

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم المالية والمحاسبة  
تخصص مالية وبنوك



جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مصادر التمويل الحديثة لإنشاء المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2015-2019)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

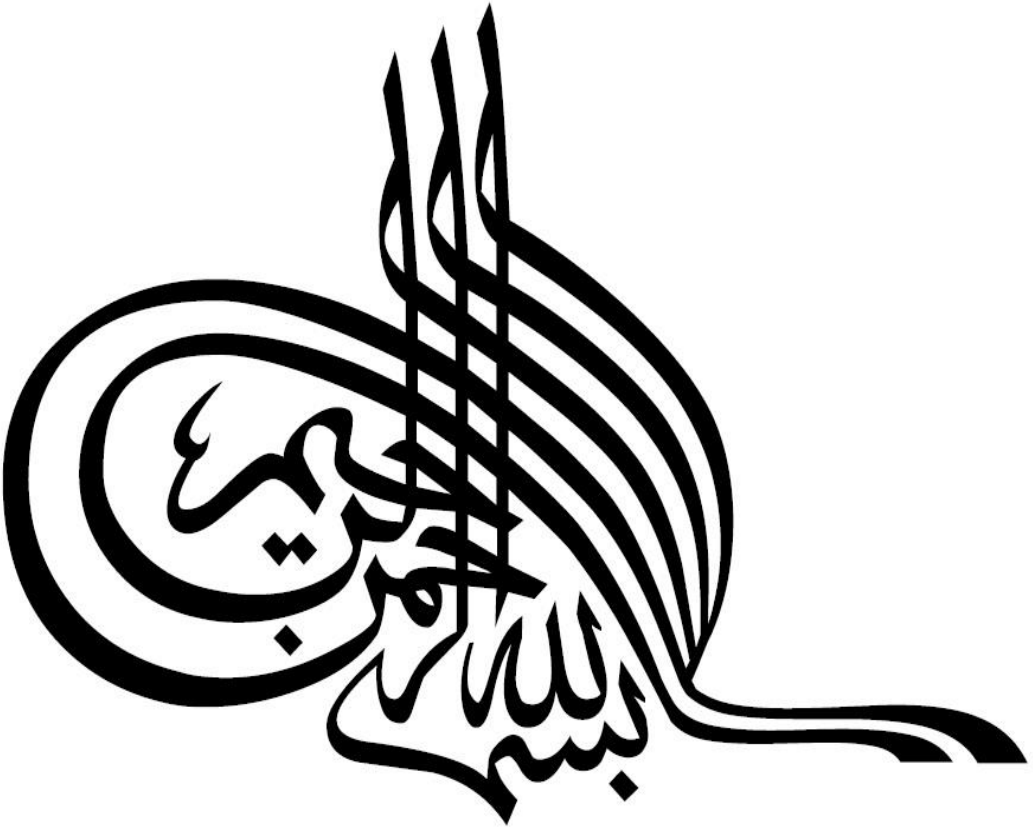
تحت إشراف:  
أحمد ميلي سمية

مقدمة من طرف:  
بن حميدوش محمد عبد المجيد  
بن حميدوش عقبة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن حميدوش محمد عبد المجيد	أستاذ محاضر ب	محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن حميدوش عقبة			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021



بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقنا لإتمام عملنا هذا على هذا النحو؛

نتقدم بشكرنا وامتناننا الكبيرين لأستاذتنا الفاضلة على قبولها الإشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمته لنا من توجيهات قيمة على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي.

كما لا ننسى كل من شجّعنا بالكلمة الطيبة والابتسامه وبالدهاء

إلى كل هؤلاء نقول:

شكرا

## الفهرس العام

I.....	الفهرس
I.....	قائمة الجداول
I.....	قائمة الأشكال
أ.....	مقدمة
	<b>الفصل الأول: مدخل نظري حول مصادر التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
1.....	<b>تمهيد</b>
2.....	<b>المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
2.....	المطلب الأول معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5.....	المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6.....	المطلب الثالث: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
11.....	<b>المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها</b>
11.....	المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13.....	المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16.....	المطلب الثالث: المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20.....	<b>المبحث الثالث: تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
20.....	المطلب الأول: التمويل الذاتي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22.....	المطلب الثاني: التمويل البنكي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25.....	المطلب الثالث: تمويل الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29.....	<b>المبحث الرابع: معوقات تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
29.....	المطلب الأول: المعوقات المتعلقة بالبنوك
31.....	المطلب الثاني: المعوقات المتعلقة بطبيعة المشروع
31.....	المطلب الثالث: المعوقات المتعلقة بمنشئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34.....	<b>الخلاصة</b>
	<b>الفصل الثاني: تقييم حصيلة وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
35.....	<b>تمهيد</b>
36.....	<b>المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</b>

36.....	المطلب الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
39.....	المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43.....	المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
45.....	المبحث الثاني: تقييم حصيلة الوكالات التقليدية والحديثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
45.....	المطلب الأول: تقييم حصيلة الوكالات التقليدية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
47.....	المطلب الثاني: تقييم حصيلة الوكالات الحديثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
50.....	المطلب الثالث: اقتراح حلول للدعم الحديث للصعوبات والمشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من الدعم التقليدي
52.....	الخلاصة
53.....	الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
6	الجدول رقم (1): التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.	1
39	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصيغة القانونية	2
40	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	3
41	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شخص معنوي) حسب النشاط.	4
42	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي	5
43	تطور التجارة الخارجية بالمليون دولار امريكي (2015-2019)	6
44	تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2015-2018).	7
45	القروض الممنوحة حسب مجال النشاط من 2015 الى نهاية 2019 ANGEM -	8
46	القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من 2015 الى نهاية ANGEM - 2019	9
47	حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 2015 الى نهاية 2019	10
48	حصيلة مراكز التسهيل من 2015 الى نهاية 2019	11
49	حصيلة حاضنات الاعمال من 2015 الى نهاية 2019	12

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
39	أعمدة بيانية تمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية	1
40	دائرة نسبية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	2
41	منحنى بياني يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسط حسب النشاط	3
43	منحنى بياني يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسط حسب الموقع الجغرافي.	4
46	اعمدة بيانية توضح النسبة المئوية للقروض الممنوحة لكل قطاع ANGEM	5
48	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط (مراكز التسهيل)	6
49	عدد المؤسسات المحتضنة + المنشأة + مناصب الشغل (حاضنة الاعمال)	7

تعتمد العديد من البرامج الحكومية والسياسات الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالنظر إلى سماتها وقدرتها في تنويع الاقتصاد ودورها في زيادة ديناميكية التشغيل. وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد والقيمة المضافة في الاقتصاد ودورها في الناتج المحلي في كافة البلدان بما فيها الصناعية.

ففي الجزائر، لم تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما بعد الاستقلال نتيجة توجه الدولة نحو تبني نظام مركزي يعتمد على إنشاء المؤسسات الكبرى. لكن بعد شروع الدولة في الإصلاحات الاقتصادية بداية التسعينيات، أولت الدولة أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمكينه من القيام بدوره الاقتصادي، فأنشئت له وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتخذت الكثير من الإجراءات التحفيزية في هذا المجال.

إلا أن هذا القطاع مازال هشاً ومعرضاً للعديد من الضغوط والمعوقات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليته، وذلك لعدة مشاكل وصعوبات تعترض تطوره، وتكون أحياناً سبباً مباشراً في توقف المؤسسات المنشئة عن النشاط.

### 1- إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى تعتبر مصادر الحديثة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناجحة مقارنة بالمصادر التقليدية؟

من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإجراءات المتبعة في إنشائها؟
- ما المشاكل التمويلية التي تقف عقبة أمام حاملي المشاريع؟
- ما هي التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة؟
- هل استطاعت هذه المصادر الحديثة تلبية الحاجيات التي عجزت عنها المصادر التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

### 2- فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- هناك تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يرجع أساساً إلى الاختلاف في المعايير المعتمدة في تصنيفها.
- لا تساهم صيغ وأساليب التمويل الحديثة مساهمة فعالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- لم تلبى المصادر الحديثة الحاجيات التي عجزت عن تلبيتها المصادر التقليدية.

### 3- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مختلف الوسائل الحديثة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد المعوقات التي تعترض إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقييم أدائها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقييم حصة الدعم والتمويل التي تحصل عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئات الدعم والتمويل من سنة 2015 والى غاية نهاية سنة 2019.
- 4- **منهج الدراسة:** من اجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة والوصول الى الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد بشكل الكبير على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع الذي يتناول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى استخدام المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال استخدام بعض الإحصاءات.
- 5- **هيكل الدراسة:** نستهل دراستنا هذه بمقدمة عامة حول هذا البحث والتي تتضمن اشكاليته ومدخل حول موضوع الدراسة وجميع جوانبه، ولإنجاز هذا البحث تم تقسيمه الى فصلين تناولنا فيهما:
  - الفصل الأول:** بعنوان مدخل نظري حول مصادر التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تطرقنا فيه إلى المبحث الأول الذي ضم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المعتمد عليها في ذلك ثم عرض مختلف الخصائص التي تميزها عن باقي القطاعات، والمبحث الثاني فيوضح الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية انشائها، اما المبحث الثالث في هذا الفصل فقط خصص لمعرفة طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف اشكاله، ثم المبحث الرابع فيتناول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - الفصل الثاني:** بعنوان تقييم حصة الوكالات التقليدية والحديثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي من خلاله نقوم بدراسة حصة بعض الهيئات من خلال مجموعة من المؤشرات وتحليل هذه النتائج واقتراح مجموعة من الحلول للتغلب على النقائص وذلك في استفادة جميع الأشخاص المقبلين للحصول على دعم وتمويل هذه الهيئات ونختتم هذا البحث بخاتمة تتضمن نتائج البحث للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة القضاء على المشاكل التي يتعرض لها أصحاب هذه المشاريع في مجال التمويل، وفي الأخير نستعرض افاق الدراسة.

# الفصل الأول

**تمهيد:**

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة في أغلب الدول وهذا لأهميتها خاصة في المجال الاقتصادي، ولهذا حظي هذا القطاع بالأولوية ضمن مختلف البرامج والاستراتيجيات التنموية، خاصة في الدول الأكثر تطورا على اختلاف تعريفها وأشكالها فقد لعبت دورا استراتيجيا في اقتصاديات الإنتاج، التشغيل والابتكارات التكنولوجية، هذا فضلا عن مساهمتها في الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وهذا رغم العديد من الإشكاليات والمعوقات وتعقد الخصائص، إلا أن تطور هذه المؤسسات وتأهيلها ساعدها على تخطي أغلب العقبات، ولهذا أصبحت الجزائر مجبرة أكثر من أي وقت مضى على ضرورة تبني كل العوامل التنافسية من خلال دراسة محيط هذه المؤسسات ودعم نمو وترقية هذا النوع من المؤسسات.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها**

**المبحث الثالث: تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**المبحث الرابع: معوقات تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تعاريف مختلفة حيث تختلف بعض الدول في تعريفها لهذه المؤسسات عن دول أخرى، وكذا اختلاف المعايير المعتمدة في هذا التعريف.

### المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت التعاريف التي انصبت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع إلى تعدد واختلاف المعايير التي تم الاعتماد عليها في تحديد مفهومها، وهذا ما جعل من الصعوبة وضع تعريف جامع ومانع لها، بالإضافة إلى أن كلمة صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، حتى في نفس الدولة، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر كذلك في دول نامية كالجزائر أو مصر على سبيل المثال، كما أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان يمكن اعتبارها كبيرة في دول أخرى مثل المغرب أو موريتانيا.

حيث أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من "55" تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في "75" دولة.<sup>1</sup>

فهذه الصعوبة في الاتفاق ترجع إلى التفاوت في درجة النمو والتباين في النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه بين الدول.

لقد تم الاعتماد على معيارين أساسيين لتعريف هذه المؤسسات هما:

**1-المعايير الكمية:** هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة في:

حيث هناك اختلاف في استعمال هذه المعايير فغالبا ما يكون التصنيف على أساس معايير العمال، رقم الأعمال والقيمة المضافة.<sup>2</sup>

**1-1-1 معيار عدد العمال (العمالة):** هو من أبرز وأكثر المعايير استخداما للترقية والتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، فهو يتميز بالسهولة التامة وثباته النسبي خاصة من ناحية العمالة المتوفرة في غالب الدول، والتي يتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة حيث من مزايا استخدامه ما يلي:

- تسهيل عملية المقارنة بين الدول والقطاعات.  
- الاعتماد على معيار ثابت وموحد، خصوصا أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها.  
- مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.

- يتسنى لمعظم الدول جمع المعلومات حول هذا المعيار.

لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلا أن منه هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر وهذا لعدة أسباب منها:

<sup>1</sup> حسن المحروق وإيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مراجعة دراسية، مقالات، الجزائر، 2011، ص1  
<sup>2</sup> رياض بن جليلي، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والتحديات، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد93، 2010، ص 3.

- تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة، بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية.  
- ظاهرة عدم التصريح بالعمال، وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

- اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقط وإغفاله للعمالة بدون أجر كالعمالة الأسرية، وإهماله للعمالة المؤقتة الموسمية وذلك رغم انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة.

**1-1-2 معيار رقم الأعمال:** يعد معيار رقم الأعمال من أهم المعايير المطبقة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة، حيث يعتمد وبدرجة كبيرة على المبيعات التي تقوم بها المؤسسة بحيث إذا كان رقم الأعمال المؤسسة كبيرا عدت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا عدت المؤسسة صغيرة أو متوسطة.<sup>1</sup>

غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص من بينها:

- لا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة حيث في حالة ارتفاع أسعار السلع المباعه فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال، فيسود الاعتقاد أن ذلك يرجع إلى تطور أداء المؤسسة، وهو في حقيقة الأمر راجع إلى ارتفاع أسعار السلع المباعه ولهذا يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرأس المال وليس الاسمي.

- كما يواجه هذا المعيار صعوبة تتمثل في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، ما يدل على أن هذا المعيار غير كافي.<sup>2</sup>

**1-1-3 معيار القيمة المضافة:** القيمة المضافة هي صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار في مجال النشاط الصناعي الذي يمكن حساب قيمة الإنتاج وقيمة الخدمات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج، إلا أن من عيوبها لا تصلح في إجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة مع الأعمال الصغيرة.

**2- المعايير النوعية:** بما ان المعايير الكمية غير قادرة لوحدها على الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الكبرى، وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر، هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:

**1-2 معيار الملكية:** هو من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية، يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير العام المنظم وصاحب اتخاذ القرار الصحيح.

<sup>1</sup> عبد السلام عوض الله صفوت، اقتصاديات الصغرى ودورها في تحقيق التنمية، مصر، 1953، ص 12

<sup>2</sup> يوسف ثيري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة: الجزائر، 2006، الجزائر، ص 8.

**2-2 معيار المسؤولية:** نجد في هذا المعيار بالنظر إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة، وتحديد نموذج التمويل والتسويق، وغيرها.

**3-2 معيار حصة المؤسسة من السوق:** نظرا للعلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها. فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة.<sup>1</sup>

أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة، لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروف في السوق، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط، أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين، ينتج جزء بسيط، مجموع الإنتاج، سلع متشابهة غير متجانسة، وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.

**4-2 معيار طبيعة الصناعة:** يطلق على هذا المعيار اسم آخر وهو طبيعة وسائل الإنتاج المستخدمة، فبعض المؤسسات تحتاج في إنتاج سلعتها إلى وحدات كبيرة من العمل ورأس المال فتصنف مؤسسات كبيرة، وأخرى تحتاج صناعاتها إلى وحدات قليلة من العمل ورأس المال فتصنف مؤسسات صغيرة ومتوسطة.<sup>2</sup> ومنه يمكن الاعتماد على المعايير: عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية في تعريف هذا النوع من المؤسسات.

### **المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول، وكذلك المنظمات، وذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد، بتباين الإمكانيات والموارد ومستوى وظروف التطور الاقتصادي، ومراحل النمو من دولة إلى أخرى، ولهذا سوف نتعرض لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وبعض المنظمات.

**1-تعريف بعض المنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تختلف بعض المنظمات في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المنظمات أخرى مثل تعريف:

**1-1 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي

<sup>1</sup> عبد السلام عوض الله صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> يوسف ثري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح فيها عدد العاملين ما بين 10 إلى 50 عاملاً.<sup>1</sup>

**1-2 تعريف منظمة العمل الدولية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن مائة (100) ألف دولار، وتشغل أقل من 50 عاملاً.<sup>2</sup>

**1-3 تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يعرفها على أنها تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من خمسين (50) عاملاً ورأس مالها أقل من خمسمائة (500) ألف دولار، بعد استبعاد الأراضي والمباني.<sup>3</sup>

**2- تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** كذلك تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى تقريبا من حيث التعريف:

**1-2 تعريف فرنسا:** لقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على معيار رأس المال وهي:

- مؤسسة توظف أقل من خمسمائة (500) عاملاً.

- مؤسسة رأسمالها لا يتجاوز 5 مليون بما فيه الاحتياطات.<sup>4</sup>

**2-3 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** عرف البنك الأمريكي للتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة.<sup>5</sup>

**3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** في الجزائر عرف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي خمسمائة (500) مليون دينار جزائري، كما تستوفي معيار الاستقلالية.<sup>6</sup>

والجدول التالي يبين لنا معايير التمييز بين حجم المؤسسة في الجزائر:

**الجدول رقم (1): التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.**

المعيار	المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	20	10	
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	200	100	
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500	

**المصدر:** القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص 08.

<sup>1</sup> يوسف تيري، مرجع السابق، ص 32.

<sup>2</sup> محمد سعد عبد الرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 60.

<sup>3</sup> عبد الحميد الشوابي، إدارة المخاطر الانتمائية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، مصر، 2002، ص 11.

<sup>4</sup> صباح سحوان، وضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 14.

<sup>5</sup> ناريمان بن عياد، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مطبعة زويغي، الجزائر، 2010، ص 07.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 15.

### المطلب الثالث: أنواع وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات اخذ أشكال عديدة وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

**1- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.
- التصنيف حسب تنظيم العمل.
- المقابلة من الباطن.<sup>1</sup>

**1-1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه:** يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة شبه متطورة.

**1-1-1 المؤسسات العائلية:** هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها معملا وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة، ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقولة.

**1-1-2 المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزول وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

**1-1-3 لمؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع، أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

**1-2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:** نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:

<sup>1</sup>عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية خروبة، رسالة ماجستير الجزائر، 1995، ص36.

**1-2-1 مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

**2-2-1 مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:** يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية وصناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.<sup>1</sup>

**3-2-1 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** يتميز هذا النوع باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وخاصة في الدول المتطورة، أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

**3-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:** من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات هما:

**1-3- مؤسسة غير مصنعة:** هي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

**2-3 مؤسسة مصنعة:** هذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة.<sup>2</sup>

**4- المقاول من الباطن:** يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن مالم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك كما إذا كانت طبيعة المقاول تستند إلى كفاية المقاول.<sup>3</sup>

نلاحظ مما سبق إن المقاول من الباطن هي أن يلجئ شخص معين (المقاول) إلى شخص آخر (المقاول من الباطن) بإنجاز كل المشروع أو جزء منه مالم ينص عقد المقاول على خلاف ذلك ونجده يكون على شكلين.<sup>4</sup>

- تعاون مباشر.

- تعاون غير مباشر.

<sup>1</sup> عثمان لخلف، مرجع سابق، ص36

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص36

<sup>3</sup> أنور الطلبة، العقود الصغيرة الشركة والمقاوله التزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص29 .

<sup>4</sup> عثمان لخلف، مرجع سابق، ص36

## 2 خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:<sup>1</sup>

### 1-2 سهولة الإنشاء والتأسيس: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم

رأس المال البساطة في إنشائها، كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات، فضلا عن سهولة تحضير مال إنشائها، إلى جانب قصر وقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها مستلزمات من مواد خام ومواد أخرى، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض التكاليف الإدارية بها نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإدارية والتنظيمية.

### 2-2 القدرة على جذب المدخرات: بسبب قلة مخاطر الاستثمار في المنشآت الصغيرة

والمتوسطة وصغر حجم رأس المال سواء كانت من أفراد الأسرة أو من الادخار الذاتي وبذلك تصبح أداة جيدة لاستغلال الفوائض المالية المتراكمة وتشغيلها بما يخدم التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات.

### 3-2 خلق فرص العمل: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على تقنيات

إنتاج بسيط أو أسلوب إنتاجي كثيف للعمل، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات الصغيرة هي منشآت فردية أو عائلية، وعليه يمكن لهذه المؤسسة أن تساهم في توفير فرص عمل متنوعة للشباب الأقارب والإطارات الفنية والحرفية، وبذلك فهي أداة جيدة للحد من معدلات البطالة العالية في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

### 4-2 سهولة الإدارة: عادة ما تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم أعمالها

على ما يسمى بتنظيم الرجل الواحد، فالمالك هو المدير في أغلب الأحيان وهو صاحب كل الاختصاصات بما فيها تحديد الأهداف واتخاذ القرارات، لذا فإن إدارة المنشأة غالبا ما تتسم بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار لقصر الظل الإداري المتمثل في نقص الروتين واختصار استخدام المستندات وارتفاع مستوى الاتصال ومستوى العلاقات الشخصية في إدارة المنشأة.

### 5-2 استغلال الطاقة الإنتاجية: عادة ما تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستغلال

الطاقة الإنتاجية بها لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية وبالتالي رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا يصاحبه بالطبع سرعة دوران رأس المال العامل وقصر دورة الإنتاج.

### 6-2 الاعتماد على السوق المحلي: غالبا ما ينحصر نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة وهذا بدوره يؤدي إلى اكتساب المنشأة

<sup>1</sup> خالد بن عزيز السهلاوي بن محمد، معدل وعوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، العربية السعودية

الخبرة كبيرة في معرفة سلوك وأنواق المستهلكين سبل إشباع حاجياتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي.

**7-2 سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه:** رأس المال الثابت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الماكينات والمعدات، نظرا لانخفاض قيمة الأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج، قلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية، ارتفاع نسبة رأس المال إلى خصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول هذه المنشآت إلى سيولة بالبيع، فإن ذلك يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول للسوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

**8-2 المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة كتركيب القوى العاملة، سياسات الإنتاج، التسويق، التمويل والتطوير التقني، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد رغبات المجتمع الذي تعمل فيه بسهولة والعمل على تحقيقها.

**9-2 أداة للتدريب الذاتي والتطوير التقني:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة التدريب الذاتي لأصحابه والعاملين بها وبالتالي فهي تساعد على خلق إطارات تقنية متطورة ذي مهارات عالية، إذ تؤكد الدراسات العلمية على الدور البارز الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طرح الأفكار التقنية الجديدة، إذ تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة كما تساهم هذه المنشآت في تطوير الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلات السلعية التي تنتجها المنشآت الكبيرة.

**10-2 قصر فترة الاسترداد:** تتمثل فترة الاسترداد في الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الاستثمار المبدئي الذي تم إنفاقه في المشروع، ونتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورة البيع وقصر دورة الإنتاج، يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

**11-2 التكامل مع المنشآت الكبيرة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها، وذلك من خلال مساهمتها في منح المنشآت الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الإنتاجي الرأسي والأفقي القائم على أسس التعاون المستمر والمتبادل، للمنشآت الكبيرة أو الصغيرة وحدها القيام بكافة العمليات الإنتاجية بل لا بد من إدراك أن الإنتاج أي منشأة من منشآت يمكن أن يستخدم كمدخل إنتاجي لمنشأة أخرى كبيرة، وبالتالي نصل إلى نظام أكثر توازنا واستقرارا في السوق المحلي وتشكل تجربة بعض الدول كاليابان والهند وكوريا في هذا المجال نموذجا ناجحا يمكن الاستفادة منه.

## المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في الاقتصاد بالنظر إلى مميزاتها، وهذا ما يشجع أصحاب المشاريع على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وتعتبر مرحلة الإنشاء عملية حساسة يجب مراعاة كل مراحلها.

### المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي:<sup>1</sup>

**1- تكوين المالك أو المسير:** يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا، ويظهر ذلك جلياً من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، فهذا الاستعداد هو الذي يشكّل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها

**1-1 ترتيب المالك أو المسيرين وفق تصرفاتهم:** حسب سميث (M.R.Smith) الذي يعتبر أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع، يوجد نوعين أساسيين من المالك أو المسيرين وهما:

- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولاتية ضعيفة كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.
- المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولاتية معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

**2-1 تكوين المالك أو المسير:** إنّ عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلاً يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأنّ النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ولتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميّز هذا الأخير.

وحسب لافلام (la flamme.M) يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن تتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.
- القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.

<sup>1</sup>فريد راغب النجار إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص20.

- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحه الثقة.

- تنظيم جدّ مدروس للعمل وقبول المناقشة.

- القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضرورياً.

**2- الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:** تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي والتخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال:<sup>2</sup>

**1-2 إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة:** لأنّ صاحب المشروع يمر أولاً وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الوسائل موجودة لتحقيق ذلك؟

- كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟

- ما هي الإمكانيات للنجاح في ظروف اقتصادية متقلّبة ومتغيرة؟

وحتى يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء، يجب عليه الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية:

- ماذا سيفعل؟ لمن؟ مع من؟ وكيف؟ وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع

هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقد المشروع.

**3- الإجراءات القانونية:** إنّ أيّ نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلاّ بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضاً كما يلي:

**1-3 وضع الإطار القانوني:** قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات

القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية

المعنوية القانونية، مثل كل هوية اقتصادية، ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة،

هل هي: شركة أشخاص (شركة تضامن، شركة توصية بسيطة، شركة مساهمة ...)؟ أم

هي: شركة رؤوس أموال (شركة التوصية بالأسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة ...)?

**2-3 المسار القانوني:** حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض

الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، ويتمّ تقييد

المسير، تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة -حسب القانون التجاري للبلاد- والذي ينظّم

المسار القانوني للمؤسسة.

ويجب على المالك أو صاحب هذا المشروع القيام بعدة إجراءات والمرور بعدة

مراحل منها الحصول على الموافقة القانونية التي تمنحه الحق في ممارسة النشاط

الاقتصادي الذي اختارته لمؤسسته بإضافة إلى تسجيل المؤسسة في السجل التجاري لكي تحصل على شخصيتها المعنوية (اعتبارية) التي تفصلها عن شخص صاحبها أو مالكيها.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

رغم الأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الكبرى إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، هذا ما يستوجب معرفة دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، حيث يمكن إبراز هذا الدور في عدة نقاط ألا وهي

**1- توفير فرص عمل جديدة:** تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الأنشطة المكثفة للعمالة حيث توفر فرص عمل أكثر لوحدة رأس المال المستثمر بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، كما أنها تقدم فرص التدريب للعمالة نصف ماهرة، وتنمي قدرات العمل الحر لدى الشباب الخريجين المبادرين بها، وهما من المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدليل على ذلك هو ما حدث في الدول الصناعية المتقدمة مثل ألمانيا والولايات المتحدة وكما يحدث في بعض الدول النامية مثل الهند وماليزيا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

ويعتمد الفكر السائد والذي يعظم في دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف مشكلة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة على الحقائق والأساليب التالية

- أن تكلفة توليد فرصة عمل واحدة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أوفر بكثير من تكلفة توليد هذه الفرصة في الصناعات الكبرى.
- أن جانب كبير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو للصناعات الكثيفة العمالة وليس الصناعات كثيفة رأس المال، مما يعني قدرة هذه الصناعات على توظيف عمالة أكبر نسبيا من الصناعات الكبيرة.
- قدرة الصناعات الصغيرة بتنوعها وكثافة عمالتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل جزءا كبيرا من قوة العمل في كثير من الدول النامية.
- درجة التنوع الكبير في الأنشطة والذي تتميز به الصناعات الصغيرة حيث تغطي معظم الأنشطة الصناعية الإنتاجية والخدمية.<sup>2</sup>

**2- التكوين المهني:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدارس تكوين بعين المكان ومن دون تكلفة، فالتكوين التطبيقي لعب دورا في بروز عدد كبير من أصحاب المشاريع كما أن نجاعة هذا التكوين تبدو في كثير من الحالات أحسم من التكوين المهني الرسمي (المدارس أو المعاهد الحكومية) فمن 70 إلى 80 من أصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة تكون في ميدان العمل.

<sup>1</sup> صالح خاص صافي، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 41.  
<sup>2</sup> محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 16.

وبهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة أكبر للمنظمين الجدد، ولا شك أن وجود فرصة أكبر لظهور منظمين جدد يعطي بدوره فرصة لظهور أفكار جديدة مما يسهم بشكل أكثر في عملية التنمية.

### 3- زيادة حجم الاستثمار: تتميز المشاريع الصغيرة بـ:

- ارتفاع معدلات دورات رأس المال.
- تحقيق ربحية عالية.

هاتان الميزتان تؤديان إلى إضافة جزء من الأرباح المحققة لرأس المال، وبالتالي إلى نمو في حجم رأس المال، نتيجة للإضافات المتكررة، وبالتالي التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني بزيادة حجم الاستثمار الكلي وزيادة معدل النمو، خاصة وأن معظم الشركات الضخمة المتواجدة في أماكن مختلفة في العالم بما فيها الشركات الضخمة في أميركا، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة " كان ميكانيكا ووضع أول سيارته ford". " كان ميكانيكا عادي Chrysler".

**4-دعم الصادرات:** تلعب المشروعات الصغيرة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المشروعات لما تتميز به من مميزات نسبية ووقرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

**5- دعم الاستهلاك:** تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي. إن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة، يؤدي لأن تكون قابلية للاستهلاك، مرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصة نحو السلع الاستهلاكية.

**6- دعم الناتج المحلي:** تعتبر المشروعات الصغيرة أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخدمات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي الإجمالي.

**7- تطوير التكنولوجيا:** تساعد المشروعات الصغيرة على اكتساب وترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ولا سيما في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة، إذ قد تصل الخبرات إلى مستوى الإبداع، ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع، حيث نمت العديد من الاختراعات من خلال الصناعات الصغيرة.

كما نجحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليد العديد من قطع غيار الماكينات والمعدات في مجال السيارات المعدات والآليات الزراعية والصناعية وبالتالي أصبحت هذه المنتجات بديل نسبي لقطع غيار مستوردة في العديد من الدول النامية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006 ، ص ص: 93-95 .

**8- الحد من البطالة:** من بين خصائص وميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي جعلتها قادرة على دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإسهامها في الحد من البطالة نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية .
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء افلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها نتيجة إعادة الهيكلة والخصوصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض أنشطة المفقودة.
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين ومن خلال استحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق استجابة سريعة لمطالب اجتماعية في مجال الشغل، كما أن هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة .ففي الفترة ما بين 1988 و 1992 فإن نسبة % 70 من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الافراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.
- استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الاصلي.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية واثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطه لباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدمهم كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- تتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وقلة رأس المال لانها تستخدم فنون إنتاج بسيطة.
- سهولة تكوين هذه المؤسسات، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الاجراءات الادارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

<sup>1</sup> عمر شريف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة باتنة، الجزائر 2013، ص 63-64

### المطلب الثالث: المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذه الهيئات تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من سياسات الحكومة اتجاه إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وزيادة فرص حصولها على التمويل، وتتمثل هذه الهيئات في:

**1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني حيث تسعى هذه الوزارة إلى:

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف النسيج الصناعي.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها.
- تقديم الدعم للقطاع.
- القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.
- وضع سياسة المتابعة.

**2-المشائل وحاضنات الأعمال:** هي تقوم بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتأخذ شكلين هما

**1-2 المحاضن:** هي بناء مؤسساتي حكومي أو خاص يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح، والمساعدات المالية والإدارية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته.<sup>1</sup>

- تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات ومن بين أهدافها
- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي.
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- ومن وظائف هذه المحاضن ما يلي<sup>2</sup>
- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.
- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي.

<sup>1</sup> سمية أحمد ميلي، دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد2،

2020، ص48

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية ، العدد 13-2003، ص22.

**2-2 مراكز التسهيل:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على دعم وتسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسعى الى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.
- تطوير ثقافة المقاولاتية، وتقليص آجال انشاء المؤسسات وتوسيعها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيات لدى أصحاب المشاريع.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الدولي.

**3-2 الخدمات التي تقدمها المشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم المشاتل بتقديم الخدمات لهذه المؤسسات من خلال العناصر التالية:

- استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة.
- عملية التسيير والانجاز للمؤسسات الجديدة.
- اعداد مخطط توجيه لمختلف القطاعات التي تحتضنها المشتلة.
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة واقامتها.

**4-2 الخدمات التي تقدمها مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم المراكز بتقديم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناصر التالية:<sup>2</sup>

- توفير المعلومات الخاصة بغرض الاستثمار
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التكنولوجيا الحديثة
- لمساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم
- مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعداد مخطط الأعمال
- تقديم المشورة في مجال التسويق، وتسيير الموارد البشرية.

### **3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)**

**1-3 النشأة القانونية:** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1422 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 تطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 01-18 و هو تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد انطلق نشاطه فعليا في مارس 2004، مقر الصندوق مدينة

<sup>1</sup> سمية أحمد ميلي، مرجع سابق، ص53

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 53-54

الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير الوصي، ويمكن إنشاء أي فرع جهوي أو محلي للصندوق بعد موافقة الوزير الوصي.

### 3-2 مهام الصندوق: يتولى الصندوق المهام التالية:<sup>1</sup>

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات والبنوك والمؤسسات المالية.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

<sup>1</sup> ثابت رمزي: معوقات تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2012،

### المبحث الثالث: تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهم منطلق لمنشئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحصول على الأموال اللازمة لبداية المشروع فالتمويل يعتبر أهم شيء بالنسبة للأشخاص الذين هم في مرحلة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة لهذا يجب معرفة التمويلات المختلفة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: التمويل الذاتي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل الخاص في أغلب الأحيان هو التمويل الذي يبدأ منه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- مفهوم التمويل الذاتي: يقصد به الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويرى depilleus أن التمويل الذاتي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسد الديون، وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس مال العامل ويشمل التمويل الذاتي الفائض النقدي المتولد من العمليات التجارية وكذلك من بيع الأصول غير المستخدمة، وقد فرق بين نوعين من التمويل الذاتي:

- النوع الأول: التمويل الذاتي الذي يهدف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة حيث تخصص أمواله لهذه الغاية.

- النوع الثاني: التمويل الذاتي يهدف إلى التوسيع والنمو وتخصص أمواله لتحقيق هذا الهدف والذي يشمل الأرباح المحتجزة والاحتياطيات.

والتمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.<sup>1</sup>

فهو عبارة كذلك عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها.

2- مصادر التمويل الداخلي: يمكن حصر مكونات التمويل الداخلي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

أ- المدخرات الشخصية: الأشخاص الذين يرغبون بالبداية بالعمل بمشروع صغير، عليهم استثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، إذ أن المستثمرين الخارجيين سوف لن يخاطروا بالاستثمار في المشروع إن لم تتوفر لديهم الضمانات الكافية بأن مالك المشروع ملتزم بمشروعه عن طريق المبالغ التي استثمرها في المشروع، وأنه سوف لن يترك العمل بكل بساطة ويتخلى عن كل التزاماته تجاه الدائنين، كما إن العديد من المالكين يفضلون الاعتماد على مواردهم المالية الشخصية

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط، مصر، 1995، ص 96.

في تمويل المشروع بسبب شعورهم بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعمالهم، أو بسبب عدم رغبتهم بمشاركة الآخرين بالسيطرة على العمل.

**ب- الاقتراض من الأصدقاء والأقارب:** أغلب الأشخاص الذين يفكرون بالبداية بالعمل بمشروع صغير لا يتوفر لديهم المال الكافي للاستثمار في المشروع، ولذلك فعليهم البحث عن مصادر أخرى للتمويل وبالرغم من أن ذلك يعتبر ممارسة غير صحيحة في بداية إنشاء المشروع، ولكنه قد يكون ضروريا في بعض الأحيان، ولا يجب الخلط بين العمل والعلاقات العائلية أو الاجتماعية إذ ما أريد تحقيق نتائج مرغوب بها، حيث أن المبالغ المقترضة من الأصدقاء والأقارب تؤدي لإيجاد علاقات مالية شخصية التي تتعارض مع استقلالية صاحب المشروع و العمل فقد يتدخلون بالعمل عن طريق النصائح أو محاولة اتخاذ قرارات بشأن العمل و ذلك لحماية مصالحهم المالية في العمل.

حيث تكون في الغالب نسبة التمويل الخاص مرتفعة مقارنة بنسبة التمويل الخارجي وهذا لبعض الإيجابيات منها

- لا يخضع للضريبة أو يخضع لمعدل ضريبة منخفض نسبيا، ولا يشكل خطورة على المؤسسة بل يدعم مركزها المالي بالمقارنة بمصادر التمويل الخارجية.
- تمويل المؤسسة ذاتيا يعطيها وبشكل كبير الحرية في الإدارة والسيطرة بحيث لا تكون مجبرة على تحمل الديون، ودفع فوائدها، بالإضافة إلى أن المؤسسة لا تحتاج إلى جهد للوصول إلى هذا النوع من التمويل.
- رغم هذه الإيجابيات فإن التمويل الذاتي لا يخلو من العيوب التي نذكر منها ما يلي
- الاعتماد بشكل مطلق على التمويل الذاتي قد ينتج عنه توسع بطيء وبالتالي تضييع عدة فرص.
- الرغبة في التوسع الذاتي قد يدفع المؤسسة إلى رفع الأسعار بغية تحقيق رقم الأعمال أكبر مما قد يؤثر سلبا عليها ويشجع المنافسة.
- حجم التمويل الخاص لا يكفي لسد الاحتياجات التمويلية.
- قد يكون استعمال الأموال الخاصة تكلفة للفرصة البديلة، إذ أن استعمالها خارج المؤسسة قد يعود في بعض الأحيان بربح أكبر من عائد المؤسسة نفسها.

### **المطلب الثاني: التمويل البنكي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي عادة خاصة عندما يكون التمويل الذاتي غير كاف لتمويل إنشاء هذه المؤسسات، أو لتمويل نشاطاتها، حيث تقوم البنوك بمنح قروض مختلفة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي البداية لا بد أن نتطرق إلى تعريف القرض والأسس التي تتبعها البنوك للإقراض.

**1- تعريف القرض:** هو عملية أو اتفاق من خلاله يضع شخص ما (المقرض) تحت تصرف شخص آخر (المقترض) مبلغ مالي معين، على أن يتعهد هذا الأخير بتسديده في الأجل المتفق عليها مع دفع بالمقابل الثمن المتمثل في الفائدة.

## 2- الأسس التي تتبعها البنوك للإقراض: إن البنوك التجارية تتبع ثلاثة أسس لمنح

القروض وهي كالتالي:<sup>1</sup>

**1-2- الأمان:** يجب أن يتوفر لدى المؤسسة الأهلية للاقتراض وحسن السمعة والخبرة الكافية والمركز المالي المناسب حتى يتسنى لها الأمان للاقتراض، مع مراعاة المبادئ التالية:

- السمعة التجارية للمقترض (المؤسسة) ومدى انتظامها للوفاء بالتزاماته.  
- أهلية المؤسسة للتعاقد على القرض أخذا بعين الاعتبار شكل المؤسسة القانونية وحدود الاقتراض.

- الكفاءة الإدارية والمهنية والفنية للقائمين بإدارة المؤسسة التي تطلب القرض.  
- المركز المالي للمؤسسة ومدى توازنها ماليا.

**2-2 السيولة:** هي إمكانية تحويل القرض إلى نقد، وتتفاوت درجة السيولة باختلاف أنواع القروض وإتباع لمدة الاستحقاق وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في موعد الاستحقاق وهذا بتقييم رأس المال المتداول ومدى كفايته لسد احتياجات المؤسسة وفي المدة الأخيرة أصبح مبدأ السيولة يربط بمدى توافر الوفاء وجدارة العملية التي من أجلها يمنح القرض.

**3-2 الربحية:** تعتبر القروض هي المورد الأساسي لربحية البنوك، فالبنوك عندما تقرض المال تتنازل عن السيولة، وهذا التنازل يعني حرمانها من فرصة استثمار الأموال وإعطائها للمؤسسة، وبهذا التنازل فالبنك يتحصل على فائدة أو ثمن التنازل عن النقود ويتم تحديده عند منح القرض وترتفع نسبة الفائدة بزيادة مدة القرض.

**3- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:** تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، يمكن أن تمتد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار. فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا، فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل.

أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات، فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل، ونظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم وهذه المدة، فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من هذه الصعوبات، ويتعلق الأمر في هذا الخصوص بعمليات القرض الإيجاري.

ونشاطات الاستثمار هي عمليات تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات وعليه الاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل. ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلًا على المؤسسة بينما تكون العائدات متقطعة وتتدفق خلال

<sup>1</sup> سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987، ص:49

سنوات عمر الاستثمار، ويعتبر تحقيق الأرباح من وراء هذا الاستثمار من الضمانات الأساسية التي تسهل عملية التسديد فيما بعد.<sup>1</sup>

**3-1 القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:** يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات.

**3-1-1 القروض متوسطة الأجل:** توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (7) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة وهناك نوعين من القروض متوسطة الأجل.

**أ- القروض القابلة للتعبئة:** يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، أو خطر نقص السيولة.

**ب- القروض غير قابلة للتعبئة:** فإن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة الخصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، فيكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض. وهنا قد تظهر مشكلة السيولة وخطر تجميد الأموال.

**3-1-2 القروض طويلة الأجل:** القروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب (7) سنوات ويمكن أن تمتد إلى (20) سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات، ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة

لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

وتبقى صيغ التمويل الكلاسيكية من بين الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات ولكن

ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض وتدخل طرق الائتمان الإيجاري في التطور العام لفكرة التمويل.<sup>2</sup>

**3-2 الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث هناك صيغ حديثة تختلف عن الصيغ القديمة منها التمويل التأجيري

**تعريف الائتمان الإيجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 73.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 74-80.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 76.

وتختلف أشكال الائتمان الإيجاري باختلاف مدة ومصير عقد الائتمان في نهاية المدة ولا يمس هذا التمييز بين مختلف أشكال الفن المالي بالخصائص الجوهرية المرتبطة بالطبيعة التمويلية، ونوعية وموضوع السلع محل الائتمان ويمكن ذكر بعض أشكال الائتمان الإيجاري فيما يلي

**1- حسب طبيعة العقد:** حيث نجد حسب هذا التصنيف نوعان من الائتمان الإيجاري:

**1-1 الائتمان الإيجاري المالي:** حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09، المتعلق بالائتمان الإيجاري، يعتبر ائتمانا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوى والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني ذلك أن مدة عقد الائتمان الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.

**1-2 الائتمان الإيجاري العملي:** حسب المادة الثانية دائما من نفس الأمر، يعتبر ائتمانا إيجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوى والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني، أو تقريبا كلها، إلى المستأجر. وهذا يسمح بالقول إن جزءا من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر، ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي فإنه يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.

**2- الائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل:** يمكننا حسب طبيعة هذا التصنيف التفريق بين نوعين من الائتمان الإيجاري

**1-1 الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة:** يستعمل لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة.

**2-2 الائتمان الإيجاري للأصول غير منقولة:** يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل أصلا من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد.

### المطلب الثالث: تمويل الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد ساهمت الدولة الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال المؤسسات الداعمة لهذا سنركز في هذا المطلب المؤسسات التي تقوم بمنح الأموال إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي تلك تمنح التمويل مع العلم أنه قد تم التطرق إلى المؤسسات التي تقوم بالدعم بدون منح التمويل سابقا ومن بين هذه المؤسسات ما يلي

#### 1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

**1-1 طبيعة الوكالة ومهامها:** هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تقوم بتمويل دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسة مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة

1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، ولها فروع جمهورية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.<sup>1</sup> تقوم الوكالة بالمهام التالية:<sup>2</sup>

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين، التشغيل والتوظيف.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- توفير المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة، سواء خلال فترة الانجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.
- يتم استحداث صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة والثانية بين الطرفين السابقين والبنك.

تمول ANSEJ المؤسسات المصغرة وفق ثلاث أشكال

- **التمويل الخاص:** في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلياً لصاحبها وتساهم ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية.
- **التمويل الثنائي:** في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة (ANSEJ).
- **التمويل الثلاثي:** في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه.

## 2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

**1-2- النشأة القانونية:** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها.

<sup>1</sup> دليل حول المؤسسات المانحة للقروض، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص12.  
<sup>2</sup> [www.ansej.dz]، 09/06/2021.

- تقديم القروض بدون فائدة والاستثمارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.
- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

**2-2 أهداف القرض المصغر:** القرض المصغر عبارة عن سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا أي من سنة إلى خمس سنوات، موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50.000 إلى 1.000.000 دج، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق لممارسة نشاط أو حرفة ما من طرف فئة البطالين والمحترفين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين، وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا لأصحاب الدخل المحدود ليتمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة في البيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها، يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.<sup>1</sup>

### 3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (cnac):

**1-3- النشأة القانونية للصندوق:** أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 121-05 الصادر في 6 جويلية 1994 والذي ينص على إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولا سيما المادة 2 منه، وهو موجه للأشخاص البطالين اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، والمرسوم الرئاسي رقم 514-03 الصادر في 30 ديسمبر 2003 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 156-10 الصادر في 20 جوان 2010 والذي ينص على دعم وتوسيع الأنشطة التي يأتي بها حاملي المشاريع، وهو جهاز تابع لوزارة العمل والضمان الاجتماعي.<sup>2</sup>

**2-3 مهام الصندوق:** يقوم الصندوق بتقديم مساعدات ومنح امتيازات لحاملي المشاريع ومن بين المهام الموكلة إليه نجد<sup>3</sup>

- إثبات المعارف المهنية للبطالين الذين لا يملكون شهادات.
- المساعدة على إعداد دراسة تقنية-اقتصادية للمشروع
- تقديم استشارة ومرافقة خاصة.
- الدعم أمام لجنة الانتقاء، الاعتماد والتمويل.
- المرافقة خلال مرحلة الإجراءات أمام البنوك والإدارات العمومية.
- يمنح سلفة غير مكافأة لصاحب المشروع واجبة السداد، بدون فوائد.

<sup>1</sup> ثابت رمزي: معوقات تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2012،

ص53

<sup>2</sup> www.cnac.dz، 14:22، 2021/06/09 .

**3-3 الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:** يقدم الصندوق الإعانات المالية والامتيازات

الجبائية على مرحلتين

**أ- مرحلة الانجاز:**

- القرض بدون فائدة: وهو المساهمة التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على شكل قرض طويل المدى.
- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: ففي إطار التمويل الثلاثي يقوم الصندوق بدفع جزء من الفوائد على القروض البنكية ويتباين مستوى هذا التخفيض بعد صدور الإجراءات التحفيزية الجديدة حسب طبيعة وموقع النشاط، حيث تصل نسبة التخفيض إلى 95% في المناطق الخاصة و80% في المناطق الأخرى.

**الامتيازات الجبائية:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية انجاز المشروع.
- نسبة منخفضة ب 5% على الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الاقتناعات العقارية.
- الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات.

**ب- مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمس عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة المصغرة.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

## المبحث الرابع: معوقات تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مشاكل وعراقيل تعيق تطورها وتهدد بقاءها، وهذا بالرغم من وجود مجالات كثيرة وواسعة يمكن من خلالها تجنب هذه المشاكل.

ويعتبر التمويل بشكل عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في مرحلة الانطلاق.

### المطلب الأول: المعوقات المتعلقة بالبنوك

إن عملية منح القروض من طرف البنوك، والتي تولي خصوصية في تقييم طلب القرض من قبل منشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا حاملي المشاريع، وتتمثل هذه الجوانب في:<sup>1</sup>

1- **جانب الكفاءة والاحترافية:** يعتبر شرط ضروري للحصول على قرض، فمنشي المؤسسة يجب أن يتمتع بالكفاءة اللازمة في ميدان التسيير والمعرفة الضرورية حول القطاع الذي ينشط فيه، ومن جهة أخرى يجب إعطاء نظرة واقعية حول مستقبل المؤسسة وكذا قطاع النشاط.

2- **مصادقية المشروع:** يجب على حاملي المشاريع إرفاق مشاريعهم بأرقام ومؤشرات تدل على القيمة المضافة للمشروع.

3- **القدرة على الوفاء:** هو شرط مهم والتي تركز على تدفقات الخزينة المتوقعة بالإضافة إلى النسب الاقتصادية حول نشاط المؤسسة.

لكن المصرفيين ومدراء البنوك يعتبرون أن من بين أهم المبررات التي يرتكزون عليها في الامتناع عن منح قروض لمنشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:<sup>2</sup>

1- **أنماط تنظيم وتسيير ضعيفة:** معظم هذا النوع من المؤسسات تتميز بنمط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، هذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية، وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج والتسويق والتمويل. إضافة إلى نقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير المؤسسة، باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المؤسسات.

2- **ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة:** إن صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يفتقد عادة إلى الكفاءة اللازم توفرها لإعداد دراسة جدوى المشروع، كما أنه كثيرا ما يتم الخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة به، مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة، كما أن الملكية الفردية والعائلية تستوجب تعيين الأبناء أو الأقارب بصفة عادية

<sup>1</sup> ثابت رمزي: مرجع سابق، ص73

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص73

لإدارة المؤسسة، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل رمزي، وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة.

**3- التعامل مع القطاع غير الرسمي:** حيث تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من تعاملاتها على القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا يزيد من خطورة التعاملات معها.

**4- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية:** إن الوكالات البنكية بمختلفها ليس لها صلاحيات في عملية الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية نظرا لان أغلبية البنوك يعود رأسمالها إلى الدولة، في غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس. بالإضافة إلى المشاكل السابقة يمكن ذكر ما يلي:

- ضعف نظام الرقابة والمتابعة وذلك باستخدام أصحاب هذا النوع من المؤسسات هذا التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل إهدار التمويل وإنذار بعد قدرته على سداده حال استحقاقه.

- ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع صغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.

- غياب الشفافية في تسيير المؤسسة، وقلة الخبرة العلمية لدى الشباب وصغار المستثمرين عند بداية نشاطهم وإطلاق مشاريعهم.

- الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، لهذا فهي عاجزة توفير الضمانات المصرفية المطلوبة.

- صعوبة التواصل مع حاملي المشاريع فيما يخص المصالح المشتركة مع البنوك.

- قلة الضمانات وفي الكثير من الأحيان عدم كفايتها لتغطية قيمة الدين.

- تعدد مستويات ومراحل دراسة وتحليل الملفات (هناك 03 مستويات إجبارية لجميع الملفات مهما كانت طبيعة التمويل) وهذا ما أثر سلبا على آجال الرد حول طلبات التمويل.

- ضعف نظام المعلومات البنكية تؤثر بشكل سلبي على نوعية الخدمات المقدمة.

- وجود قوانين احترازية تحد من قيمة التمويل الممنوح.

### المطلب الثاني: المعوقات المتعلقة بطبيعة المشروع

تعتبر طبيعة نشاط المشروع من المعوقات التي تقف حائلا على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:<sup>1</sup>

**1- ارتفاع درجة المخاطرة:** تبدأ مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ إنشائها، حيث نجد أن هذا النوع من المؤسسات تعاني من مشكل التكيف مع الشروط الجديدة للسوق، وهذا ما يجعل درجة المخاطرة عالية، وبالتالي يحتم على البنك التشديد في ما يخص الضمانات وأسعار الفائدة و آجال التسديد، وهنا يجب التنبيه إلى أنه في حالة إفلاس

<sup>1</sup> ثابت رمزي، مرجع سابق، ص75

المشروع، وبالتالي تتعرض المؤسسة إلى عملية التصفية، فانه في أغلب الأحيان لا يتمكن البنك من استرجاع قيمة القرض إلا في حدود 80% من قيمة الدين، في حين أن حوالي 20% من قيمته تكون غير قابلة للاسترجاع، مع الأخذ بعين الاعتبار ثقل الإجراءات القضائية والتي تأخذ في بعض الأحيان 10 سنوات.

**2- القيمة المضافة:** تعتبر الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات أهم الميادين التي يركز عليها كل الاقتصاد أي تلك المنتجة للقيمة المضافة، وخاصة في المجال الصناعي، وهذا ما يعطي دافع أكبر لمؤسسات التمويل لتمويل هذه النشاطات ذات المردودية العالية والتي تساهم بشكل فعال في تكوين نسيج ناعي واقتصادي للبلد، غير أن واقع الأرقام المقدمة من طرف الوزارة الوصية تظهر أن نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة في قطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة حيث نجد أن نسبة إنشاء هذا النوع من المؤسسات مرتفع في قطاع (7.82%) وكذا قطاع الأشغال العمومية (4.62%).

### المطلب الثالث: المعوقات المتعلقة بمنشئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسة هو التمويل الذاتي، إلا أن اعتماد على المدخرات الفردية عادة ما تكون غير كافية نتيجة لضعف التمويل، ولهذا يلجأ أصحاب المشاريع إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا يصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي يحتاجها للانطلاق في نشاطه، ومن أبرز هذه الصعوبات<sup>1</sup>:

- 1- صعوبات تتعلق بالملف الإداري:** يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في التعامل مع حاملي المشاريع، فالإدارة الجزائرية لا تزال تمثل السبب الرئيسي في تأخر انطلاق الكثير من المشاريع، فهناك الكثير من المشاريع عطلت كون نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، ويمكن ذكر بعض المشاكل على سبيل المثال لا الحصر
  - آجال المعالجة والرد على الملفات المودعة طويلة وبطيئة جدا، وهذا لا يمد بأي صلة مع المعايير المعمول بها دوليا.
  - ثقل الإجراءات الإدارية والتشريعية، وهذا من خلال تعدد الإجراءات وكثرة المتدخلين عند بداية المشروع.
  - عملية دراسة ومعالجة الملفات من طرف البنوك هي نفسها بالنسبة لكل أنواع التمويلات.
  - التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركزية اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.
- 2- صعوبات تتعلق بمنح التمويل:** يشتكي معظم أصحاب المشاريع ومدراء المؤسسات من صعوبة الحصول على التمويل اللازم، وخاصة في مرحلة الإنشاء، والتي تعتبر عملية

<sup>1</sup> ثابت رمزي، المرجع نفسه، ص 75-78

حساسة، فحسب بعض الأرقام المقدمة من طرف بعض المؤسسات المالية أن نسبة الفشل في الحصول على تمويل إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يتراوح ما بين 30% - 40% من إجمالي طلبات الحصول على التمويل، ومن أهم هذه المعوقات.

**1-2 معوقات تتعلق باحتياجات التمويل وكيفية تقييمها:** إن احتياجات التمويل في مرحلة الإنشاء تختلف حسب كل قطاع، وحسب طبيعة النشاط ودرجة الوسائل والمعدات المستعملة ومصدرها (داخلية، خارجية) إضافة إلى أماكن تمرکز المشروع (وسط عمراني، منطقة ريفية...).

ويتعلق احتياج التمويل رأس المال الدائم الذي يسمح باقتناء الأراضي، المحلات، التجهيزات الأولية، المواد الأولية، كما أن حاملي المشاريع هم في حاجة إلى رأس المال الكافي لدفع تكاليف النقل، حقوق الجمارك، مصاريف التركيب، بالإضافة إلى تكاليف الدراسة التكنولوجية لمشاريعهم.

لكن عندما يلجأ حامل المشروع إلى المصادر الخارجية للتمويل (بنك، مساعدة مالية) فإنه يصطدم بكثير من العقبات منها

- وجود ضبابية في تكوين الملف الخاص بالتمويل.
- مركزية اتخاذ القرار للحصول على التمويل اللازم من طرف البنك، وهذا مهما كانت طبيعة القرض الممنوح.
- تعقد وعدم وضوح قواعد وإجراءات الضمان (CGCI ، FGAR).
- محدودية المبالغ الممنوحة للتمويل، نتيجة توجيهها نحو قروض أخرى.
- قلة عروض التمويل خارج القطاع البنكي.

**2-2 صعوبات تتعلق بالضمانات:** إن ضمان القرض هو إشكالية حقيقية بين البنوك من جهة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

وبشكل عام فإن النظام المصرفي الجزائري يهتم بشكل كبير بالضمانات الحقيقية كالمعدات، العقارات... ، أما الضمانات الأخرى كالأسهم والسندات فلا تؤخذ في كثير من الأحيان بعين الاعتبار، ونظرا لكون غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتغطية قيمة التمويل الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص حصول أصحاب المشاريع على التمويل اللازم لها، الأمر الذي دفع بمؤسسات التمويل إلى إلزامها بالتأمين على القروض من خلال مؤسسات التامين، وهذا ما أدى إلى زيادة أعباء القروض، مما مثل عبأ إضافيا على منشئي المؤسسات.

وحسب إحصائيات البنك العالمي أن متوسط الضمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 151% من قيمة التمويل، أما في الجزائر فتطلب ضمانات قيمتها 150% من قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة، مقابل 50% للمؤسسات العمومية.

**3-افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعاني مؤسسات التمويل من افتقار الخبرة التمويلية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، حيث تعتبر التكاليف الثابتة للبنوك (التقييم و الإشراف على القروض) مرتفعة بالنسبة لقيمة

القروض، لذلك فإنه في ظل النظام الحالي قد لا يكون هناك حافز للإقراض نتيجة انخفاض الأرباح أو انعدامها، إضافة إلى حداثة خبرة المقرضين، وكذا قلة أو انعدام حوافز الأداء بالنسبة لمسؤولي القروض بالبنوك لتقييم الطلبات المقدمة من طرف حاملي المشاريع و منشئو المؤسسات، الذين يطرقون سوقا غير مستغلة محليا أو عالميا، أو يقيموا مشروعات تتسم بالديناميكية والنمو السريع.

**4- ضعف الاهتمام بدراسة الجدوى:** يعكس واقع مؤسسات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف اهتمامها بدراسة الجدوى الخاصة بتلك المؤسسات، حيث ينظر إليها في غالب الأحيان على أنها شرطا أساسيا شكليا لحصول صاحب المشروع على التمويل، باعتبارها تركز على الربحية التجارية دون الاهتمام الكافي بالربحية الاجتماعية، فهو ينظر إليها كمستند من المستندات اللازمة لحصول صاحب المشروع على التمويل.

**5- نقص المرافقة والتوجيه:** فرغم وجود عدد من الهيئات والجمعيات المهنية، مثل غرفة التجارة والصناعة، الجمعيات المهنية وأرباب العمل، فإنها لا توفر بشكل جيد المساعدة والتوجيه اللازم لمنشئي المؤسسات.

**الخلاصة:**

من الواضح أن معظم الحكومات أدركت الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل ذلك كان لا بد من وضع تعريف يتلاءم مع الأطراف المعنية بهذا النوع من المؤسسات، لكن هذه المحاولة اكتنفتها بعض الصعوبات بسبب اختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ولحد من هذا المشكل تم الأخذ بمعايير عدد العمال ورقم الأعمال لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتميز بعدة خصائص ولها عدة أشكال ميزتها عن المؤسسات الكبيرة، وذلك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات.

وعرف هذا النوع من المؤسسات نموا متزايدا وتطورا في تعدادها وما ساعد على ذلك هو توفير محيط ملائم من خلال تشريعات وقوانين منظمة ومرافقة لها، إضافة إلى وضع آليات وبرامج دعم لهذا النوع من المؤسسات، حتى تسمح لها بالتكيف والتأقلم في محيطها الاقتصادي.

ومع تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كان من الضروري توفير آليات تمويل تساهل طبيعة وخصوصية هذا النوع من المؤسسات. ورغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى نحو يرغب الكثير في إنشائها، إلا أنه في نفس الوقت تتأثر بتوليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق، بل تحد من إمكانية انطلاق هذه المشروعات، وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها ومدى خطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديد وجودها واحتمال نموها، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها، وأن أهم تلك المشكلات تمثلت في المشكلات المالية، فكل مصدر تمويلي مزايا وعيوب مما يتطلب من المؤسسة أن تعرف كيف تفاضل و تختار بينها وفقا لما يحقق أهدافها. ولذلك يجب الإلمام بكل الطرق وأساليب المفاضلة ومعرفة المساعدات التي تقدمها الدولة أو الهيئات الحكومية. غير أن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل الخارجية غالبا ما يكون مصحوبا بصعوبات وعقبات كبيرة والتي يؤول مصدرها في بعض الأحيان إلى ضعف القدرات ومهارات صغار المستثمرين، وإلى قصور المحيط المالي وفي أحيان أخرى إلى عدم تفهم المؤسسات المالية لحقيقة حال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشدد في منح التمويل اللازم لها بسبب ضعف الضمانات لديها.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

إن كل دراسة علمية تأتي على أساس مراحل هي الملاحظة، الفرضيات، التجربة والنتيجة. فالملاحظة كانت أساليب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفرضيات فقد جمع البحث أغلب طرق تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجربة هي تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الطرق الحديثة التي تطرقنا إليها في البحث والنتيجة هي ما سيتوصل إليه البحث في نهايته.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

**المبحث الثاني: تقييم حصيلة الوكالات التقليدية والحديثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

### المطلب الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا كان اختيارنا لهذه الوزارة التي تتلاءم مع موضوع البحث.

**1- نشأة الوزارة ومهامها:** يعكس إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1991، الاتجاه الجديد الذي تريد السلطات إعطائه للسياسة الصناعية بالاعتماد على تهيئة أفضل للنسيج الصناعي ولازمتها المتمثلة في إمكانيات أكبر للأعمال الجديدة على عكس التوجه السابق الذي ركز على المركبات والمؤسسات الصناعية الضخمة، فأصبح في إطار السياسة الجديدة توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بتعبئة الإمكانيات المتاحة في القطاع الخاص الذي يملك قدرات صناعية وبشرية هائلة لا تزال مشغلة في قطاعات ثانوية، ومع إنشاء هذه الوزارة وتعيين رجل أعمال السيد الوزير حمياني على رأسها، يعبر جليا على هذا التوجه بحيث ينتظر تقديم الكثير لهذا القطاع خاصة منها رفع القيود التي تعرقل نموه وتطوره، وقد عبر ذلك البرنامج حكومة السيد مقداد سيفي في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الصناعية، توجيه الاهتمام نحو ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الذي يمثل أحد أولويات برنامج الحكومة لما له من فرص النمو، وتوفير مناصب شغل فتتكفل الدولة بتدعيم الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع. وهو نفس الاهتمام الذي أولته مختلف الحكومات المتتالية وجسدته ميدانيا بوضع نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية كان من شأنها النهوض بهذا القطاع.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ بـ 18 جويلية 1994 ارتقت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 وبعد إعادة هيكلتها أصبحت في جوان 2010 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتي تتولى المهام التالية:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المناولة.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية التشاور مع الحركة الجهوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية القطاع.

- إعداد استراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبنى سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وبهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاءتحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها مراكز التسهيل.
- 2- الهيكل التنظيمي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشمل الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار تحت سلطة الوزير على ما يلي:
- أ- **الأمين العام:** يساعده مديرا دراسات ويلحق به مكتب البريد والاتصال والمكتب الوزاري للامن الداخلي في المؤسسة.
- ب- **رئيس الديوان:** يساعده ثمانية 8 مكلفين بالدراسات والتلخيص مكفون بما يأتي
- تنظيم مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية.
- الاتصال والعلاقات مع الصحافة.
- العلاقات مع الهيئات الوطنية.
- التعاون وتحضير زيارات الوفود الاقتصادية الأجنبية.
- متابعة الوضعية الاقتصادية.
- وضع البرامج وحصائل النشاطات.
- المسائل الاجتماعية العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والمهنية.
- ج- **المتفشية العامة:** تتولى المتفشية العامة بعنوان الهياكل وكذا المؤسسات والهيئات العمومية التابعة لسلطة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المهام الآتية:
- تتأكد من سير الهياكل والمؤسسات والهيئات الموضوعة تحت الوصاية سيرا عاديا ومنتظما.
- تسهر على الاستعمال الأمثل والرشيد للوسائل والمنشآت الموضوعة تحت تصرف الإدارة المركزية والمصالح الغير مركزية والمؤسسات والهيئات التابعة لها والمحافظة عليها والتأكد من نوعية الخدمات المقدمة.
- تتأكد من تنفيذ ومتابعة قرارات وتوجيهات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنشط وتنسق بالاتصال مع الهياكل المعنية ببرامج التفتيش.

- تقترح كل التدابير من شأنه أن يحسن ويعزز عمل المصالح والمؤسسات المفتشة وتنظيمها.
- تزويد بنك المعطيات بالمعلومات المتصلة بمهامها من خلال عمليات التفتيش المنجزة لحساب الإدارة المركزية.
- تتأكد من احترام المؤسسات والهيئات الخاضعة لدفتر الشروط وتبعات الخدمة العمومية أو القائمة على تسير مرفق عمومي للالتزامات التي تعهدت بها.
- تسهر باتصال مع الهيكل المعني والإدارة المركزية على تنفيذ قواعد الأمن داخل مؤسسات القطاع.
- ويمكن أن يطلب منها زيادة على ذلك القيام بمهان ظرفية لمراقبة ملفات محددة أو وضعيات خاصة أو عرائض تدخل ضمن صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### د- الهياكل:

- المديرية العامة للصناعة.
- مديرية التعاون.
- مديرية التنظيم والشؤون القانونية.
- مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائيات.
- مديرية إدارة الوسائل.

#### المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال المعطيات التي تقدمها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ان هناك تغيرات في التعداد تشهدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة الى أخرى.

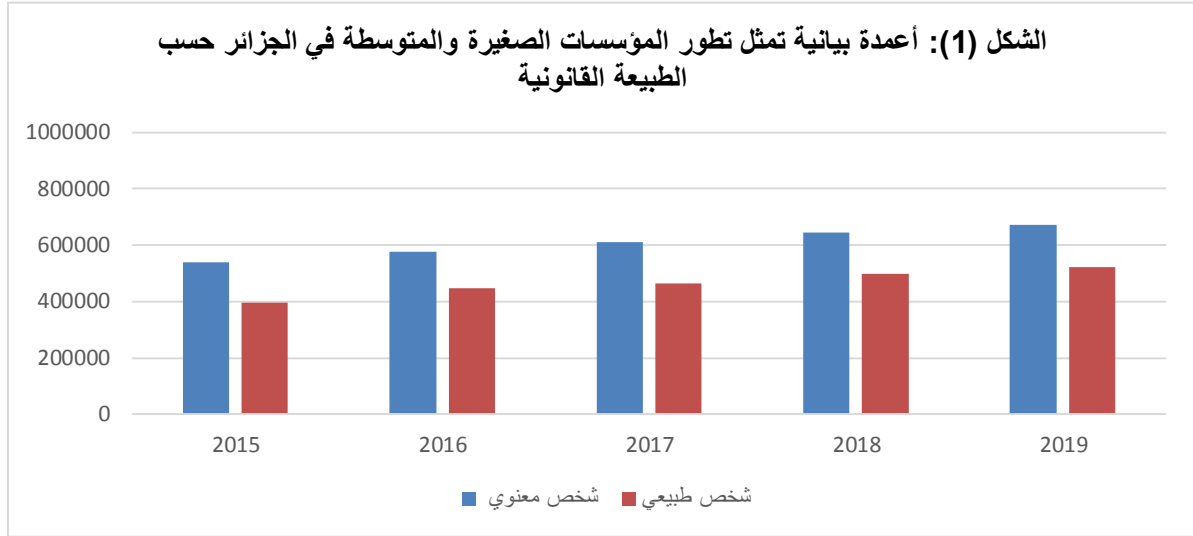
#### 1-1 حسب الصيغة القانونية:

#### الجدول (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصيغة القانونية.

2019	2018	2017	2016	2015	نوع المؤسسة
1 مؤسسات خاصة					
671267	643493	609344	575906	537901	أ شخص معنوي
521829	498109	464892	446325	396136	ب شخص طبيعي
247275	237457	222570	211083	178994	مهن حرة
274554	260652	242322	235242	217142	أنشطة حرفية
2 مؤسسات عمومية					
2543	261	267	390	532	أ شخص معنوي
1193339	1141863	1074503	1022621	934569	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

مع ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2015 الى غاية 2020 نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات طابع قانوني شخص معنوي مهيمنة بنسبة تفوق 50%، تليها المؤسسات المكونة من شخص طبيعي. كما يوضح الشكل (2).



**المصدر:** من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات الجدول 2

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة الى أخرى وهذا نتيجة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في دعم أصحاب مشاريع هذا القطاع، وهذا ما نلاحظه من خلال الاعدمة البيانية أعلاه، فقد كان عدد المؤسسات في نهاية 2015 يقدر بـ 934037 مؤسسة ليزداد عددها من سنة الى أخرى لكن بنسبة متفاوتة وغير ثابتة ليصل عددها في نهاية 2019 الى 1190796 مؤسسة خاصة.

**2-1 حسب الحجم:** من التصنيفات المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحجم الذي يحدد بعدد العمال

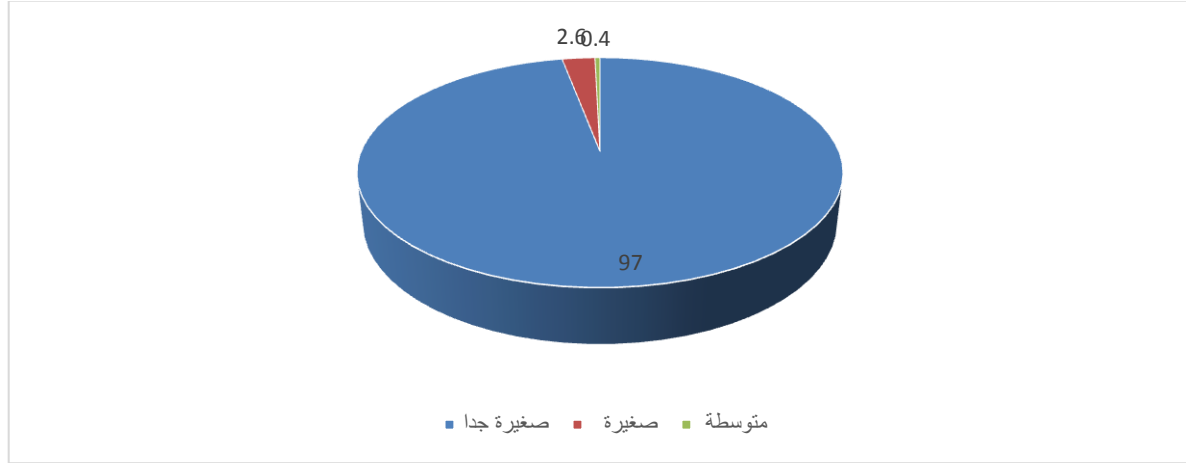
**الجدول (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.**

نوع الشركات	2015	2016	2017	2018	2019
صغيرة جدا (اقل من 10 عمال)	907659	993170	1042121	1107607	1157539
صغيرة (ما بين 10 و 49 عامل)	24054	26281	28288	29688	31027
متوسطة (ما بين 50 و 249 عامل)	2855	3170	4094	4567	4773
المجموع	934569	1022621	1074503	1141863	1193339

**المصدر:** من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

مع نهاية سنة 2019، شكلت المؤسسات الصغيرة جدا نسبة 97% وذلك من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي هيمنت على النسيج الاقتصادي وذلك راجع لصغر حجمها وسهولة انشاءها وتمويلها، متبوعة بالشركات الصغيرة بنسبة 2.6% والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.4% كما هو موضح في الدارة النسبية ادناه.

الشكل (2): دائرة نسبية توضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 3

**3-1 حسب النشاط:** تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويختلف هذا التوزيع من قطاع الى اخر وذلك حسب النشاط الأكثر ممارسة واهمية النسبة للدولة والمجتمع، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها خلال الفترة 2015-2019.

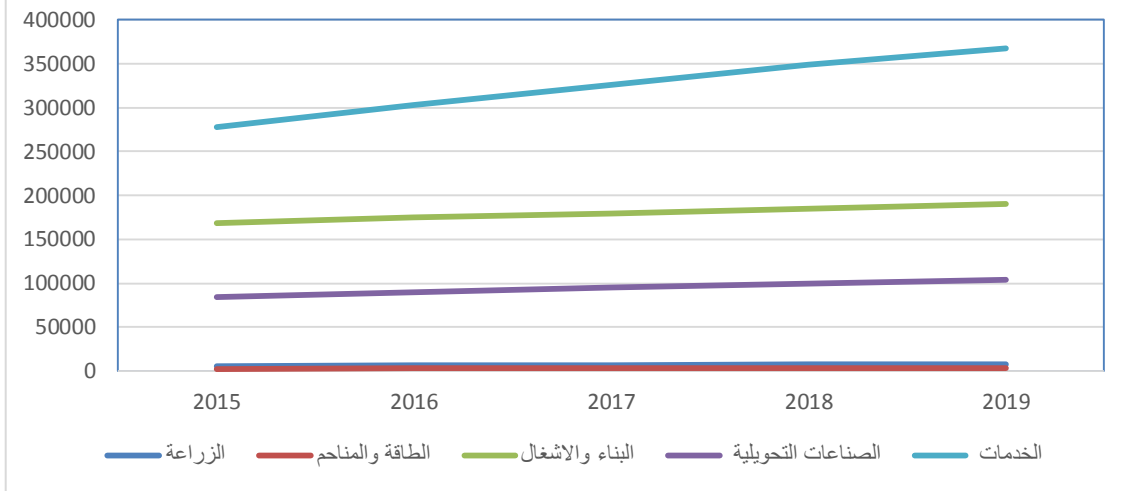
الجدول (4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شخص معنوي) حسب النشاط.

مجال النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	%
الزراعة	5805	6311	6687	7168	7481	1.11
الطاقة والمناجم	2647	2770	2890	2985	3066	0.46
البناء والاشغال	168595	174876	179326	185137	190170	28.32
الصناعات التحويلية	83862	89694	95010	99938	103693	15.44
الخدمات	277524	302645	325698	348526	367100	54.67
المجموع	538433	576296	609611	643754	671510	100

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، بحيث تتمركز غالبيتها في القطاع الخدماتي وذلك بنسبة تفوق 50% خلال السنوات، أي حوالي نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه قطاع البناء والاشغال بنسبة تقدر ب 28% ثم قطاع الصناعة بنسبة تقدر ب 15%، في الأخير نجد قطاع الزراعة بنسبة 1%. والمنحنى البياني التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط:

الشكل (3): أمحنى بياني يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسط حسب النشاط.



#### المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 4

تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة كبيرة في قطاع الخدمات وهي في زيادة مستمرة من سنة الى أخرى، وهذا نتيجة اقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع، يليه قطاع البناء والاشغال وذلك لسهولته وتوفر الحاجيات اللازمة له، ام قطاع الصناعات التحويلية فهو يشهد زيادة طفيفة وهذا راجع الى عزوف الشباب عن التوجه نحو المشاريع الصناعية نظرا لكثرة المشاكل التي يواجهونها في هذا القطاع، وفي الأخير نجد قطاع الزراعة بأعداد قليلة وذلك لنقص الخبرة في هذا المجال وعدم حرص الدولة عليه رغم توفر المناخ المناسب له.

**4-1 حسب الموقع الجغرافي:** تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع جهات الوطن، ولكن تختلف كثافتها من منطقة الى أخرى، وذلك حسب الطبيعة المناخية لهذه المنطقة والكثافة السكانية لها والامكانيات المتاحة امام المستثمرين لإنشاء وإقامة المشاريع بها، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بمختلف جهات الوطن من بداية سنة 2015 الى نهاية سنة 2019.

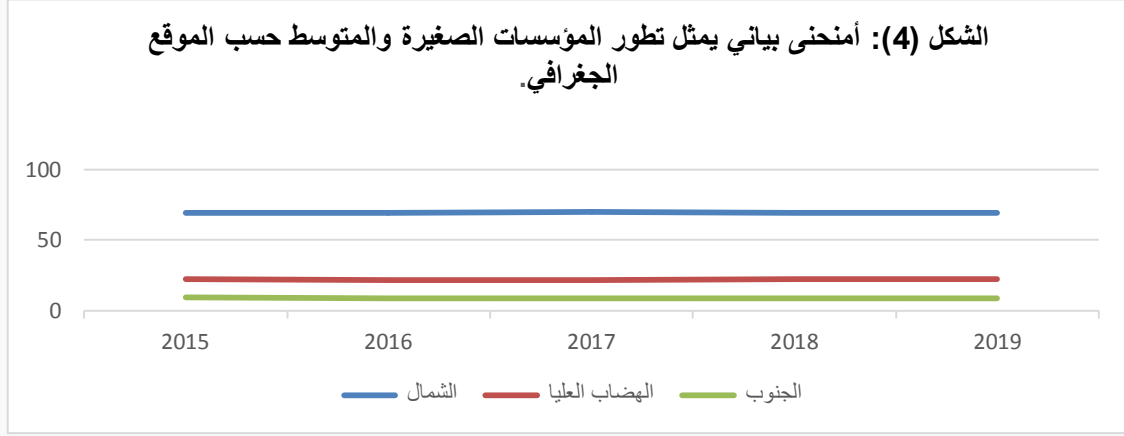
#### الجدول (5): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي

الموقع الجغرافي	الكثافة %				
	2015	2016	2017	2018	2019
الشمال	69	69.56	69.69	69.59	69.59
الهضاب	22	21.83	21.86	21.98	21.98
الجنوب	9	8.61	8.45	8.42	8.43
المجموع	100	100	100	100	100

#### المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المنطقة الشمالية من الوطن بنسبة كبيرة تقارب 70% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لتوفر الشروط المناسبة للعمل والظروف المناخية الجيدة ووفرة جميع الإمكانيات المتاحة بهذه

المنطقة والقرب من الهيئات الإدارية، في حين تقدر نسبة المؤسسات بمنطقة الهضاب العليا بحوالي 22% من اجمالي المؤسسات أي اقل من نصف قيمة مؤسسات المنطقة الشمالية، اما المنطقة الجنوبية فتتمركز بها حوالي 8% من المؤسسات الصغيرة الخاصة فقط وهذا نظرا للظروف المناخية وقلة الإمكانيات على خلاف المناطق الشمالية من البلاد والمنحنى البياني الموالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2015 الى نهاية سنة 2019



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 5

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن عموما بزيادة مستمرة وثابتة لكن بنسب ضئيلة كما يوضح التمثيل البياني والجدول حيث نلاحظ ان النسب شبه ثابتة مع مرور السنين.

### المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل فعال ولها تأثير ملحوظ في بعض المؤشرات نذكر منها:

1- التجارة الخارجية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال على الميزان التجاري خاصة الإنتاجية والصناعية ومقارنة بالسنوات المالية منذ 2015 الى غاية نهاية 2019، سجل الميزان التجاري الجزائري ما يلي:

#### الجدول (6): تطور التجارة الخارجية بالمليون دولار امريكي (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	
35823.54	41797.32	37191	30026	37787	التصدير
41934.12	46330.21	46057	47089	51501	الاستيراد
-6110.57	-4532.89	10868 -	-17063	-13714	الميزان التجاري

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

2- القيمة المضافة: تعبر القيمة المضافة عن ذلك المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك خلال الفترة الممتدة من 2015 الى نهاية 2019:

الجدول (7): تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2015-2018). الوحدة:

مليار دج

المجال القانوني	2015		2016		2017		2018	
	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
الزراعة	1936.37	22.80%	2140.29	23.44%	2282	20.04%	2426906.9	23.88%
البناء والاشغال	1850.76	21.80%	1990.03	21.80%	2117	18.59%	2254104.9	22.18%
النقل والمواصلات	1660.75	19.56%	1796.97	19.68%	1965	17.25%	2139892.3	21.06%
الخدمات	214.52	2.53%	228.92	2.51%	248	2.18%	263372.1	2.59%
الفندقة والمطاعم	212.78	2.51%	240.39	2.63%	2242	19.68%	292164	2.87%
الصناعات الغذائية	353.71	4.17%	389.57	4.27%	408	3.58%	433407.2	4.26%
صناعة الجلود	2.78	0.03%	2.83	0.03%	3.84	0.03%	3080.1	0.03%
التجارة والتوزيع	2259.33	26.61%	2341.23	25.64%	2124	18.65%	2349598.7	23.12%
المجموع	8491	100.00	9130.23	100.00	11389.84	100.00	10162526.2	100.00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

هناك زيادة مستمرة في حصيلة القيمة المضافة على مستوى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي من سنة 2015 الى نهاية 2018، فقط تطورت هذه القيمة على مستوى القطاع الزراعي ووصلت الى 2426906.9 مليار دج في سنة 2018 بعد ان كانت تقدر ب 1936.37 مليار دج في سنة 2004، ووصلت حصيلة البناء والاشغال العمومية من القيمة المضافة الى 2254104.9 في سنة 2018 بزيادة تقدر ب 225225414 مليار دج، وتطورت حصيلة قطاع النقل والمواصلات الى ما يقدر ب 2139892.3 مليار دج بعد ان كانت 1660.75 مليار دج، في حين كان التطور في قطاع الخدمات من سنة 2015 الى 2018 بقيمة تقدر ب 263157.58 مليار دينار، وتطورت حصيلة قطاع التجارة الى 2349598.7 نهاية سنة 2018 بفارق يصل الى 2347339.37 مليار دج مقارنة بسنة 2015.

## المبحث الثاني: تقييم حصيلة الوكالات التقليدية والحديثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدم وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المساعدات لأصحاب هذا القطاع بهدف انشائها وتنميتها وتطويرها، من خلال تقديم استشارات ومعلومات في تطبيق المشاريع ومتابعتها في مراحل الإنجاز والاستثمار، وتقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة وبشروط ميسرة وبتركيبات مالية متنوعة، وتقديم المعدات والأدوات المختلفة حسب طبيعة برنامج كل وكالة، نذكر منها:

### المطلب الأول: تقييم حصيلة الوكالات التقليدية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): يمكن تصنيف تمويل الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوعين:

1-1 قروض ممنوحة حسب مجال النشاط: يمكن توضيح تطور حصيلة الوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2015-2019 في الجدول الموالي:

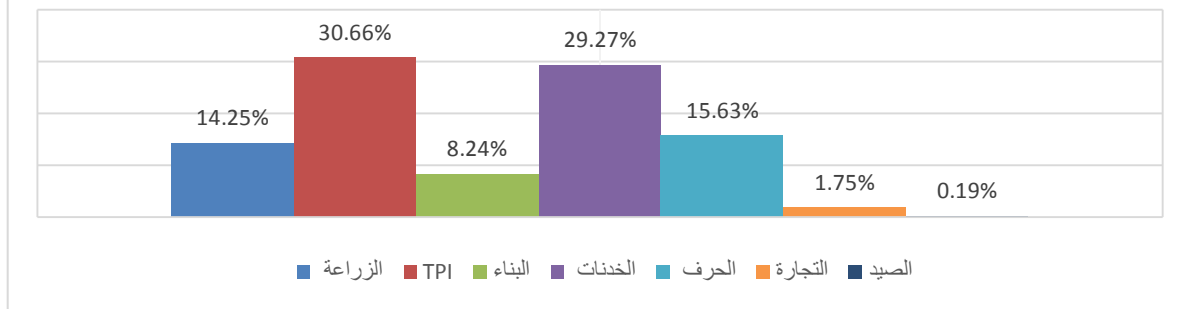
الجدول (8): القروض الممنوحة حسب مجال النشاط من 2015 الى نهاية 2019

مجال النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	
الزراعة	361152	23,486,730,241.38	14.25%
الصناعات الصغيرة	1033090	50,540,454,394.43	30.66%
البناء والاشغال	225625	13,588,220,179.69	8.24%
الخدمات	529246	48,246,165,206.21	29.27%
الصناعات الحرفية	461426	25,761,798,807.34	15.63%
التجارة	11637	2,881,645,691.12	1.75%
الصيد	2495	317,997,238.30	0.19%
المجموع	2624671	164,823,011,758.47	100.00%

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

تتحصل الصناعات الصغيرة على اعلى معدل تمويل من اوكلالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بقدر ب 30% من القيمة الاجمالية، يليها قطاع الخدمات بنسبة 29% وتفق ماقيمته 10 ملايين دينار، اما قطاع الفلاحة والصناعات الحرفية فتحصل كل منهما على نسبة تفوق 14% في حين نسبة تمويل قطاع التجارة تقارب 2%. وتوضح الاعمدة البيانية التالية توزيع القروض على مختلف القطاعات حسب معطيات الجدول أعلاه:

الشكل (5): اعمدة بيانية توضح النسبة المئوية للقروض الممنوحة لكل قطاع



**المصدر:** من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 8

**2-1 القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:** تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروض بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومنها ما هو موجه لعملية انطلاق وانشاء مشاريع جديدة بدعم بنكي، والجدول الموالي يبين توزيع هذه القروض حسب برنامج التمويل الموجه اليه منذ سنة 2015 الى نهاية 2019:

**الجدول (9): القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من 2015 الى نهاية**

**2019**

النسبة	العدد	طبيعة التمويل
87.11%	1700857	تمويل لشراء مواد أولية
12.89%	251577	تمويل ثلاثي (دعم بنكي + ANGEM)
100%	1952434	المجموع

**المصدر:** من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

قدر عدد القروض الممنوحة من الوكالة بـ 19252434 قرض ووصلت قيمتها المالية 164.823.011.758 دينار، ومعظم هذه القروض توجه نحو شراء المواد الأولية وذلك بحوالي 87.11% من اجمالي القروض الممنوحة وعددها 1700857 قرض، في حين كانت نسبة القروض الموجهة لانشاء المؤسسات والاستثمارات بدعم بنكي تقدر بحوالي 12% فقط (57131 قرض).

**2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:** يمكن توضيح تطور حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2015 الى نهاية 2019 في الجدول الموالي:

**الجدول (10): حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 2015 الى نهاية**

**2019**

النشاط	المشاريع الممولة	عدد الوظائف المقابلة	مبالغ الاستثمار (دينار جزائري)	%
الزراعة	169169	399602	622,988,703,808	17.16%
الحرف	128709	378207	330,881,358,660	9.11%
البناء والاشغال	101418	294871	388,733,268,289	10.71%
الري	1659	6122	9,798,502,637	0.27%

10.11%	367,109,260,431	227645	78804	الصناعة
2.23%	80,823,852,174	69403	30100	الصيانة
0.62%	22,498,523,553	16647	3393	الصيد
2.33%	84,526,333,202	73571	32739	اعمال حرة
28.80%	1,045,869,844,043	751152	322768	خدمات
1.86%	67,534,317,624	48264	96685	نقل مبرد
12.96%	470,438,619,488	204843	113060	نقل البضائع
3.85%	139,972,889,595	131060	134898	نقل المسافرين
100.00%	3,631,175,473,503	2601387	782073	المجموع

**المصدر:** من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

وصل أكبر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 2019 الى 385166 مؤسسة ليصل العدد الإجمالي الى 1995475 مؤسسة صغيرة والمتوسطة تم استحداث من خلالها ما يقدر ب 2601387 منصب شغل.

معظم الإعانات المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب موجهة لقطاع الخدمات بنسبة 28% من القيمة الاجمالية للمشاريع، وبقية مالية تفوق الالف مليار دج. تليها الزراعة بنسبة 17% بقيمة مالية تقدر بحوالي 600 مليار دج، كما استفادت المشاريع في مجال نقل البضائع على نسبة معتبرة 12% بقيمة مالية قدرت ب 400 مليار دج. ونسبة 10% لقطاعي الصناعة والاشغال والبناء، اما باقي القطاعات من الحرف ونقل المسافرين والصيانة والصيد والري فنسب المؤسسات المستفيدة من الدعم المالي كانت ضئيلة ونسبها على التوالي 9%، 3.8%، 2%، 0.6%، 0.2%.

**المطلب الثاني: تقييم حصيلة الوكالات الحديثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تعد الحاضنات ومراكز التسهيل من الوسائل الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تختلف أنماط التمويل من مؤسسة الى أخرى حسب اختلاف مجال النشاط.

**1- مراكز التسهيل:** يمكن توضيح تطور حصيلة مراكز التسهيل خلال الفترة الممتدة من 2015 الى نهاية 2019 في الجدول الموالي:

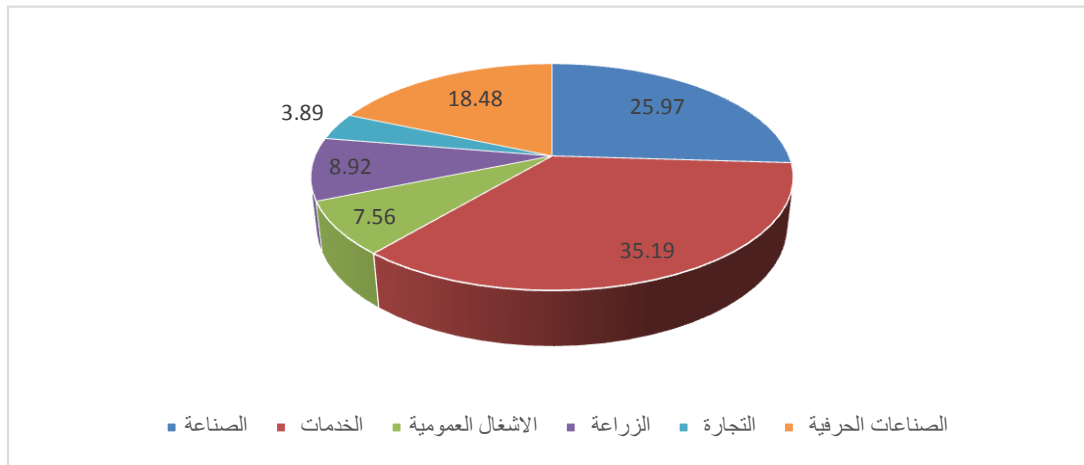
**الجدول (11): حصيلة مراكز التسهيل من 2015 الى نهاية 2019**

مجال النشاط	عدد المؤسسات	%
الصناعة	1223	25.97%
الخدمات	1657	35.19%
الاشغال العمومية	356	7.56%
الزراعة	420	8.92%
التجارة	183	3.89%
الصناعات الحرفية	870	18.48%
المجموع	4709	100.00%

**المصدر:** من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

خلال الفترة الممتدة من 2015 الى نهاية 2019 قامت مراكز التسهيل بتدعيم ما يفوق 4700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث استفادت المؤسسات الناشطة في مجال الخدمات من الدعم بأكثر نسبة قدرت من 35% بعدد مؤسسات فاق 1600 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تليها المؤسسات الصناعية والتي قدر عددها بأكثر من 1200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي قدرت نسبتها بحوالي 25% ثم الصناعات الحرفية والتي قدر عددها بـ 870 مؤسسة بنسبة 18%، اما عدد المؤسسات الناشطة في مجالات الزراعة والاشغال والتجارة فكان عددها ضئيل ونسبها على التوالي: 8.9%، 7.5%، 3.8%. وتوضح الدائرة النسبية التالية توزيع المؤسسات على مختلف القطاعات حسب معطيات الجدول أعلاه:

الشكل (6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 11

2- **حاضنات الاعمال:** يمكن توضيح تطور حصيلة حاضنات الاعمال خلال الفترة الممتدة من 2015 الى نهاية 2019 في الجدول الموالي:  
تم التصنيف حسب عدد المؤسسات التي تم احتضانها والتي تم انشائها من طرف الحاضنات وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

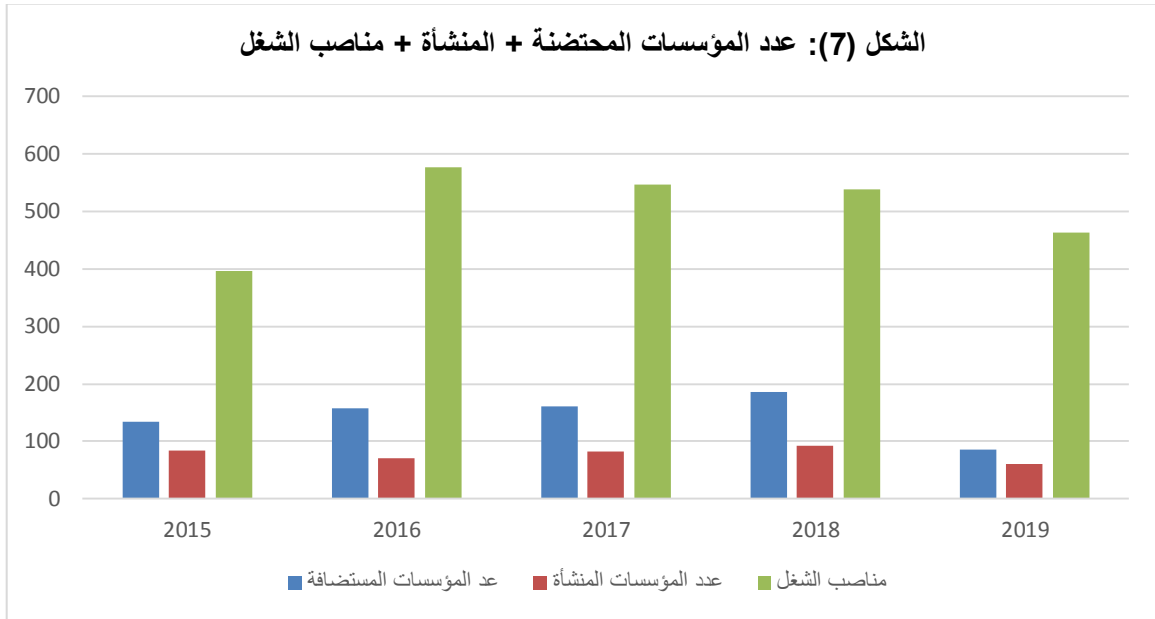
الجدول (12): حصيلة حاضنات الاعمال من 2015 الى نهاية 2019

السنوات	عدد المؤسسات المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب الشغل
2015	135	84	397
2016	158	70	576
2017	161	83	546
2018	186	93	539
2019	85	61	463
المجموع	725	391	2521

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة

بلغ عدد المؤسسات المحتضنة 725 مؤسسة مع نهاية سنة 2019، كما بلغ عدد المؤسسات المنشأة من طرف الحاضنات الى 391 مؤسسة، وتم استحداث ما يزيد عن 2500 منصب شغل.

وتوضع الأعمدة البيانية التالية معطيات الجدول أعلاه:



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 12

هناك تزايد في استحداث مناصب الشغل مع مرور السنوات حيث بلغت الذروة سنة 2018 بعدد مناصب بلغ 539 منصب شغل ثم انخفضت الوتيرة سنة 2019 حيث تم استحداث 463 منصب فقط. كذلك المؤسسات المنشأة والتي بلغ أكبر من المؤسسات 93 مؤسسة سنة 2018 لينخفض التزايد الى 61 مؤسسة فقط سنة 2019، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المحتضنة حيث بلغ عددها الأقصى ل 186 مؤسسة سنة 2018 ليتراجع سنة 2019 الى 85 مؤسسة فقط.

**المطلب الثالث: اقتراح حلول للدعم الحديث للصعوبات والمشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدون من الدعم التقليدي:**

على اعتبار ان معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكل التمويل الذي يعيق تطورها في مرحلة الانطلاق او عند التوسع وتجديد تجهيزاتها، فهذه المؤسسات تعتمد في غالبيتها على المدخرات الخاصة والعائلية كمصدر تمويل داخلي وهذا غير كافي لتغطية احتياجاتها عبر مراحل نشاطها، وإيجاد صعوبة في الحصول على التمويل الخارجي سواءا من البنوك أو من الغير، وذلك نظرا لغياب عنصر الثقة أو عدم توفر الضمانات الكافية والحصول على القروض بالشروط الملائمة، بالإضافة الى العديد من العوامل التي تمنع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل البنكي.

وعلى الرغم من وجود العديد من الهيئات والأجهزة والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الا ان الدعم الموجه لهذا القطاع والمساعدات المالية لم تصل الى المستوى المنتظر منها وذلك بالمقارنة مع النتائج المحققة وهذا ما يؤكد الدور الهامشي الذي تلعبه هذه الهيئات والبرامج، ومع ظهور وسائل حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بقي رهين تلك العراقيل والنقائص التي يعاني منها النظام المالي، ولم تشهد هذه الوسائل

الحديثة دعماً كالتي شهدته الوسائل التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما ان قلة سنين الخبرة وعدم الترويج لها والحث على الاعتماد عليها في انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة يفسر الأعداد الضئيلة للمؤسسات المدعومة من طرف الوسائل الحديثة وعدم شمولها جميع النشاطات مثل الوكالات والصناديق التي اعتبرناها وسائل تقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- فلا بد من لعمل على إيجاد حلول وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها من هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في:
- تخفيف الإجراءات الإدارية والتنفيذية وتسهيلها وهذا ما يجعل عملية معالجة ملفات الدعم من أصحاب المشاريع واعتمادها يتم بصورة سريعة.
  - التركيز على المشاريع التي تنشط في القطاعات الراكدة مثل الري، الصيد، الصيانة، والاعمال الحرة.
  - ضرورة انشاء ومديريات جهوية للوكالات التي تدعم وتمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة مناطق الوطن وخاصة الجنوب الكبير تعمل على تسهيل تنفيذ برامج هذه الوكالات.
  - تقديم مجموعة من الاستشارات الفنية والتقنية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقية المنتج وقدرته على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية.
  - على الوكالات الحديثة برمجة دورات تكوينية لتمكين الشباب المستثمر من تقنيات التسيير وتنمية روح المقاوله لديهم.
  - على الوكالات الحديثة العمل على ترقية العقار الصناعي الذي يقف عائقاً أمام المستثمرين في انجاز مشاريعهم.

### الخلاصة:

لقد حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل على تخفيض نسب البطالة في المجتمع وتوفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل من خلال توفير العديد من الإمكانيات التي تساعد على إقامة مشروع أو توسيعه وتجديد تجهيزات الانتاج، والتي تتمثل في تقديم القروض ومنح مجموعة من الامتيازات والاعفاءات، كما عملت بعض الهيئات على مرافقة الشاب المستثمر في انجاز مشروعه وغيرها من الخدمات.

فقد ساهمت بذلك الوكالات والصناديق التي اقامتها الحكومة وكذلك الحاضنات ومراكز التسهيل بغية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إقامة مشاريع متنوعة النشاطات منتشرة في كافة أرجاء الوطن، وإعطاء امتيازات إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتواجدة في المناطق الخاصة كالهضاب العليا والجنوب ومنطقة الجنوب الكبير وحققت بذلك مستوى من التنمية الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل وزيادة في حجم الصادرات.

الا ان هذه الوكالات والحاضنات ومراكز التسهيل لم تتمكن من تلبية حاجيات الشباب الراغب في الاستثمار بسبب مجموعة من الشروط والعوامل المحيطة به وعدم حرص الدولة على تغطية الفجوات والتأكد من نجاح المشاريع عن طريق متابعتها لتفادي الفشل والصعوبات التي يمكن ان تواجهها في ظل الوضعية الاقتصادية الحالية.

# الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على طرق تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقسيم هذا البحث إلى فصلين، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: الى أي مدى تعتبر الوسائل الحديثة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناجحة مقارنة بالوسائل التقليدية؟

### 1- نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع أساسا إلى الاختلاف في المعايير المعتمدة في تصنيفها، حيث تحبذ الدول النامية استخدام المعايير الكمية (عدد العمال، راس المال...) بينما تعتمد الدول المتقدمة على المعايير النوعية (الاستقلالية، حصة السوق...)، فالفرق شاسع بين مؤسسة أوربية تشغل 250 عامل، ومؤسسة صناعات تقليدية في الدول النامية. وهذا ما تم تأكيده من خلال الفرضية الأولى.

- لأجل إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب المرور بعدة مراحل من أجل ضمان نجاحها واستمرارها سواء من الجانب التنظيمي أو القانوني.

- أساليب وآليات الدعم الحديثة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل، حيث يعتبر مشكل التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وهذا لانخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لجأت لهيئات الدعم الحديثة ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل المعدل الوطني خلا سنة 2019 الى 16مؤسسة/1000 نسمة، لكن يبقى هذا المعدل ضعيف مقارنة بالدول الأخرى.

- من واقع الأرقام المقدمة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاعات غير منتجة للقيمة المضافة.

- يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لإحجام عارضي التمويل على تمويل هذه المؤسسات، من جهة، وضعف كفاءات وخبرات حاملي المشاريع، بالإضافة إلى ضعف المردودية الاقتصادية لهته المشاريع، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة لهذا البحث.

### 2- التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تطوير النظام البنكي الجزائري، بما يسمح ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات.
- استخدام صندوق الزكاة في تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الآليات التي يوفرها كالقرض الحسن.
- إنشاء هيئات ومكاتب دراسات اقتصادية، لتقديم خدمات الاستشارة والمتعلقة بدراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.

- العمل على جلب فرص شراكة أكبر لتمويل هذه المؤسسات.
- 3- آفاق الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، سواء بالنسبة لخريجي الجامعات أو الإدارات والهيئات المكلفة بهذا القطاع لكن من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع لا بد من القيام بمزيد من الدراسة والبحث يمكن أن نقدمها كمقترحات أبحاث وهي:
  - نظام مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاستمرارها.
  - مدى نجاعة الحاضنات ومراكز التسهيل في انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

# قائمة المراجع

## أولاً: الكتب

- الشوابي عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، مصر، 2002.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- الطلبة أنور، العقود الصغيرة الشركة والمقاولة التزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.
- بن عزيز خالد بن محمد السهلاوي، معدل وعوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، 2001.
- بن عياد ناريمان، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مطبعة زويغي، الجزائر، 2010.
- جواد نبيل، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2006.
- خاص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- راغب النجار فريد، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
- سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عي شمس، القاهرة، 1987.
- عبد الكريم محمد عبد العزيز، الإدارة المالية والتخطيط، مصر، 1995.
- عوض الله صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغرى ودورها في تحقيق التنمية، مصر، سنة 1995.
- وجيه بدوي محمد، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومرد ودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2004.
- ثانياً: دراسات الماجستير
- ثبري يوسف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2006، الجزائر.
- حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر.
- سحوان صباح، وضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.

- عبد الرحمان بن عنتر، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2008.

- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية،

معهد العلوم الاقتصادية الخروبة، رسالة ماجستير، الجزائر، 1995.

ثابت رمزي: معوقات تمويل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2012،

#### ثالثا: المجالات

بن جليلي رياض، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والتحديات، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 93، 2010.

عمر شريف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013

رابعا: القوانين والمراسم

- الجريدة الرسمية، العدد 13-2003.

#### خامسا: المقالات

- المحروق حسن ومقابلة إيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما مراجعة دراسية، مقالات، الجزائر، 2011.

سمية أحمد ميلي، دور حاضرات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة

الجزائر، الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2020

#### سادسا: المواقع

[www.ansej.dz](http://www.ansej.dz)، - الأربعاء 9 جوان 2021

[www.cnac.dz](http://www.cnac.dz)، الأربعاء 9 جوان 2021

# الملاحق

## الملحق رقم 1

Tableau 22 ANSEJ : Projets financés par secteur d'activité (Cumul au 31/12/2015)

Secteur d'Activité	Projets financés	Emploi au dénombrement	Nombre moyen d'emplois	%	Montant d'investissement	Coût moyen de l'emploi (DA)	Coût moyen d'une micro-entreprise (DA)
Service	103 401	241 241	2	29,0%	328 470 024 600	1 361 585	3 176 662
Transport Marchandise	56 531	96 241	2	15,8%	145 558 855 730	1 512 441	2 574 850
Agriculture	50 042	119 801	2	14%	176 067 994 300	1 469 670	3 518 404
Artisanat	42 302	124 937	3	12%	108 582 022 196	869 094	2 566 830
BTPH	30 616	90 936	3	9%	114 206 153 185	1 255 896	3 730 277
Industrie	22 481	66 925	3	6,3%	100 471 609 694	1 501 257	4 469 179
Transport voyageurs	18 984	43 677	2	5,3%	46 617 872 026	1 067 332	2 455 640
Transport frigorifique	13 382	24 128	2	3,8%	33 755 061 939	1 399 000	2 522 423
Profession libérale	8 740	19 911	2	2,5%	19 313 662 381	970 000	2 209 801
Maintenance	8 605	20 277	2	2,4%	21 321 269 192	1 051 500	2 477 777
Pêche	1 094	5 415	5	0,3%	7 211 282 240	1 331 723	6 591 666
Hydraulique	540	2 009	4	0,2%	3 157 045 389	1 571 451	5 846 380
<b>Total</b>	<b>356 718</b>	<b>855 498</b>	<b>2</b>	<b>100%</b>	<b>1 104 732 852 871</b>	<b>1 291 333</b>	<b>3 096 936</b>

Source : ANSEJ

## الملحق رقم 2

## Dispositif « ANGEM »

Tableau 38 ANGEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul au 31/12/2015)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	693 227	90,74%	1 039 841
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	70 727	9,26%	106 092
<b>Total</b>	<b>763 954</b>	<b>100%</b>	<b>1 145 933</b>

Source : ANGEM

Tableau 39 ANGEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul au 31/12/2015)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	109 264	6 381 838 582	14,30%
TPI	294 425	13 624 900 300	38,54%
BTP	64 427	4 724 690 157	8,43%
Services	159 281	13 868 027 939	20,85%
Artisanat	133 362	6 815 553 539	17,46%
Commerce	2 512	607 950 920	0,33%
Pêche	683	72 516 667	0,09%
<b>Total</b>	<b>763 954</b>	<b>46 095 478 103</b>	<b>100,00%</b>

Source : ANGEM

Par secteur d'activité, les TPI (très petites industries), les services, l'artisanat et l'agriculture sont les secteurs ayant bénéficié de la majorité des prêts octroyés avec 91,15% du total.

### الملحق رقم 3

#### 2.3. Bilan des Pépinières d'entreprises<sup>2</sup>

A fin 2015, 13 Pépinière d'entreprise étaient opérationnelles sises dans les wilayas suivantes : Annaba, Oran, Bordj Bou Arreridj, Ghardaïa, Biskra, Khenchela, Mila, Sidi Bel Abbes, Ouargla, Batna, Adrar, El Bayadh, Oum El Bouaghi.

Le principal indicateur de performance des pépinières d'entreprises est le nombre de projets hébergés.

Les statistiques reprises dans le tableau ci-après, concernent les projets hébergés<sup>3</sup> au sein des pépinières d'entreprises à fin 2015.

Selon les données recueillies auprès des 13 pépinières opérationnelles en 2015, il ressort que le nombre de projets hébergés a atteint 135 dont 84 entreprises ont été créées soit un taux de 62%. Le nombre d'emplois à créer par les 135 entreprises a atteint 397 emplois.

Année	2014	2015	Evolution (%)
Nombre d'entreprises hébergées	120	135	12,5
Nombre d'entreprises créées	75	84	11,2

Source :DIM

### الملحق رقم 4

En ce qui concerne la nature des projets accompagnés par les centres de facilitation, les secteurs dominants sont les services, l'Industrie et l'Artisanat. D'autres projets relèvent du secteur de l'agriculture, des travaux publics et du commerce.

Tableau 20 Répartition des projets accompagnés par les centres de facilitation selon le secteur d'activités

Nombre de porteurs de projets accompagnés	les secteurs d'activités	nombre	taux
1.550	Industrie	362	23,35 %
	Service	538	34,70 %
	Travaux Publics	151	9,74 %
	Agriculture	172	11,09 %
	Commerce	04	0,25 %
	Artisanat	322	20,77 %
	Divers	01	0,06 %



Source :DIM

## الملحق رقم 5

Tableau 20 ANSEJ : Projets financés par secteur d'activité (Cumul au 31/12/2016) (Source : ANSEJ)

Secteur d'Activité	Projets financés	%	Emploi au démarrage	Nombre moyen d'emplois	Montant d'investissement (Millions de DA)	Coût moyen de l'emploi (MDA)	Coût moyen d'une micro-entreprise (MDA)
Services	105754	28,7	245959	2	338511,31	1,37	3,20
Transport marchandise	56530	15,4	96237	2	145537,15	1,51	2,57
Agriculture	53488	14,5	126478	2	193249,46	1,52	3,61
Artisanat	42621	11,6	125520	3	109526,1	0,87	2,56
BTPH	32284	8,8	94457	3	127727,7	1,28	3,77
Industrie	24547	6,7	71442	3	111185,15	1,55	4,52
Transport voyageurs	18985	5,2	43679	2	46624,69	1,06	2,45
Transport frigorifique	13385	3,6	24132	2	33760,56	1,39	2,52
Professions libérales	9456	2,6	21330	2	22214,71	1,04	2,34
Maintenance	9359	2,5	21474	2	23650,77	1,10	2,55
Pêche	1127	0,3	5536	5	7467,97	1,34	6,62
Hydraulique	544	0,1	2020	4	3190,80	1,57	5,86
Total	367980	100	878264	2	1156666,45	1,31	3,14

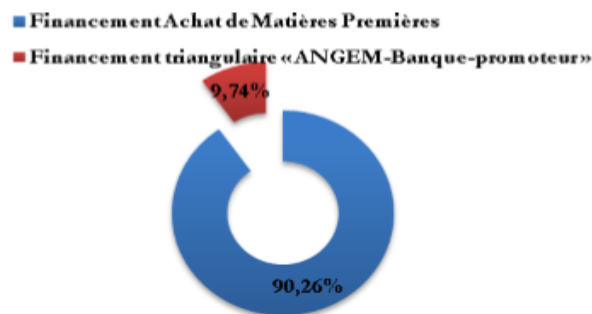
## الملحق رقم 6

## Dispositif « ANGEM »

Tableau 36 ANGEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul au 31/12/2016)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	708 841	90,26%	1 063 262
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	76 476	9,74%	114 714
Total	785 317	100%	1 177 976

Source : ANGEM



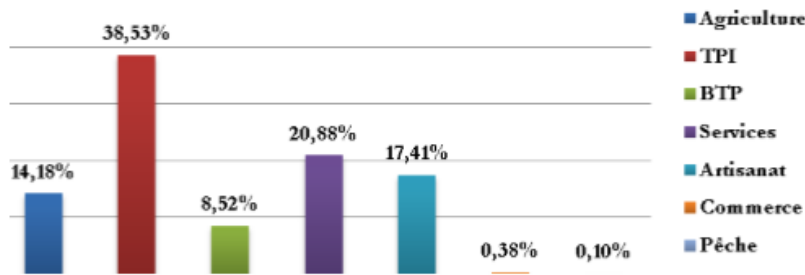
## الملحق رقم 7

Tableau 37 ANGEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul au 31/12/2016)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	111 351	6 681 431 162,81	14,18%
TPI	302 578	14 266 397 322,82	38,53%
BTP	66 884	5 118 075 073,30	8,52%
Services	164 013	14 772 297 657,04	20,88%
Artisanat	136 746	7 140 112 411,86	17,41%
Commerce	2 971	726 155 444,45	0,38%
Pêche	774	85 455 795,04	0,10%
<b>Total</b>	<b>785 317</b>	<b>48 789 924 867,33</b>	<b>100%</b>

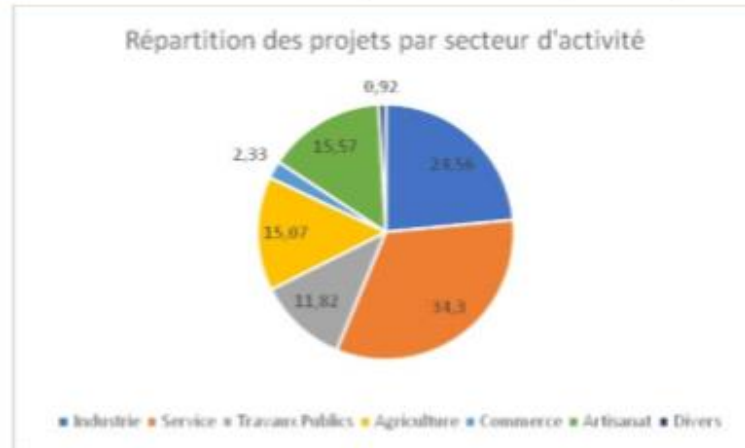
Source : ANGEM

Par secteur d'activité, les TPI (très petites industries), les services, l'artisanat et l'agriculture sont les secteurs ayant bénéficié de la majorité des prêts octroyés avec 91% du total.



## الملحق رقم 8

Nombre de porteurs de projets	Secteurs	Nombre	Taux
1256	Industrie	265	24,56
	Service	412	34,30
	Travaux Publics	142	11,82
	Agriculture	181	15,07
	Commerce	28	02,33
	Artisanat	187	15,57
	Divers	11	0,92



### 2.3. Bilan des Pépinières d'entreprises<sup>2</sup>

A fin 2016, 16 Pépinière d'entreprise étaient opérationnelles sises dans les wilayas suivantes : Annaba, Oran, Bordj Bou Arreridj, Ghardaïa, Biskra, Khenchela, Mila, Sidi Bel Abbes, Ouargla, Batna, Adrar, El Bayadh, Oum El Bouaghi, Béchar, Tiaret et Bouira.

Le principal indicateur de performance des pépinières d'entreprises est le nombre de projets hébergés. Les statistiques reprises dans le tableau ci-après, concernent les projets hébergés<sup>3</sup> au sein des pépinières d'entreprises à fin 2016.

Année	2015	2016	Evolution (%)
Nombre de projets hébergés	135	158	17
Nombre d'entreprises créés	84	70	-16

<sup>2</sup> La pépinière d'entreprises est un Etablissement Public à Caractère Industriel et Commercial (EPIC), d'appui, d'accueil, d'hébergement et d'accompagnement à la création d'entreprises, qui permet de passer de l'idée initiale à la réalisation et à la consolidation d'un projet structuré.

<sup>3</sup> Il est à signaler que la durée d'hébergement varie entre 24 et 36 mois renouvelables selon le degré de maturité des projets ainsi que les besoins en accompagnement sollicités par les porteurs de projets.

## الملحق رقم 9

## 2.1 Dispositif « ANSEJ »

Depuis sa mise en œuvre à fin Décembre 2017, le dispositif ANSEJ a permis, d'accompagner 372386 entrepreneurs ayant permis la création de 888069 postes d'emploi. Par genre, le nombre de projets portés par des hommes est de 334439 contre 37947 projets portés par des femmes soit un taux de féminisation global de 10%. La femme entrepreneure occupe une place importante dans les services avec 46% et les activités artisanales avec 19%

Tableau 22 ANSEJ : Projets financés par secteur d'activité (Source : ANSEJ)

Secteur d'activité	Année 2017			Cumulé au 31/12/2017			
	Projets financés	Dont femme	Impact emploi	Projets financés	Dont femme	Impact emploi	Total Investissement (DA)
Agriculture	1,315	77	2 699	54 803	2 556	129 177	199 774 172 502,61
Artisanat	94	19	176	42 715	7 318	125 696	109 802 763 592,26
BTP	548	22	1279	32 832	731	95 736	124 569 035 981,83
Hydraulique	1	0	1	545	24	2 021	3 198 085 710,99
Industrie	710	122	1768	25 257	3 600	73 210	115 381 773 070,84
Maintenance	278	3	547	9 537	160	22 021	24 849 436 125,82
Pêche	4	0	13	1 131	16	5 549	7 499 507 850,52
Prof libérale	565	295	1219	10 021	4 494	22 549	24 608 760 119,82
Service	890	220	2101	106 644	17 469	248 060	343 115 218 117,83
Transport marchandise	0	0	0	69 915	1 098	120 369	179 324 312 370,07
Transport voyageurs	1	0	2	18 986	481	43 681	46 632 841 373,14
total	4 406	758	9 805	372 386	37 947	888 069	1 178 755 906 815,73

Selon le tableau ci-dessus, le secteur des services, est le secteur le plus attractif pour les porteurs de projets accompagnés par l'ANSEJ depuis le lancement de ce dispositif (avec 106 644 projets) suivi du secteur de transport des marchandises avec 69915 projets, puis le secteur de l'agriculture avec 54803 projets financés.

## الملحق رقم 10

## 1.4 Dispositif « ANGEM »

Tableau 20 ANGEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul de 2005 au 31/12/2017)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	746 930	90,30%	1 120 395
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	80 231	9,70%	120 347
<b>Total</b>	<b>827 161</b>	<b>100%</b>	<b>1 240 742</b>

Source : ANGEM

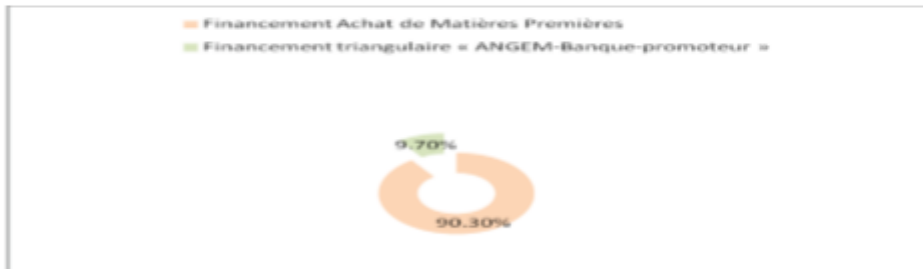
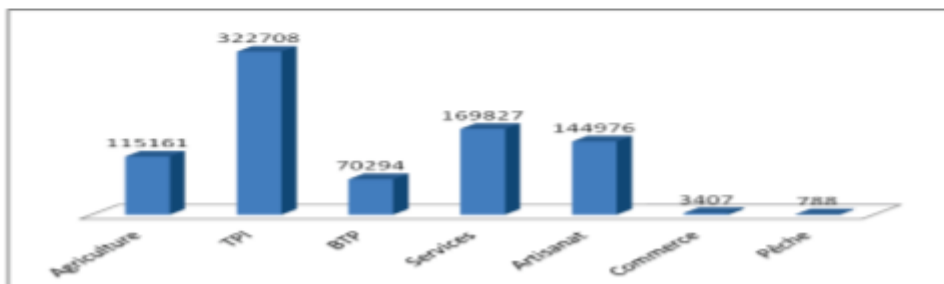


Tableau 21 ANGEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul de 2005 au 31/12/2017) (Montants DA)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	115 161	7 146 448 181.37	13.92
TPI	322 708	15 416 114 119.16	39.01
BTP	70 294	551 001 174.72	8.50
Services	169 827	15 400 654 948.58	20.53
Artisanat	144 976	7 757 806 052.70	17.53
Commerce	3 407	837 398 705.86	0.41
Pêche	788	96 816 962.57	0.10
<b>Total</b>	<b>827 160</b>	<b>52 196 240 144.96</b>	<b>100</b>

Source : ANGEM

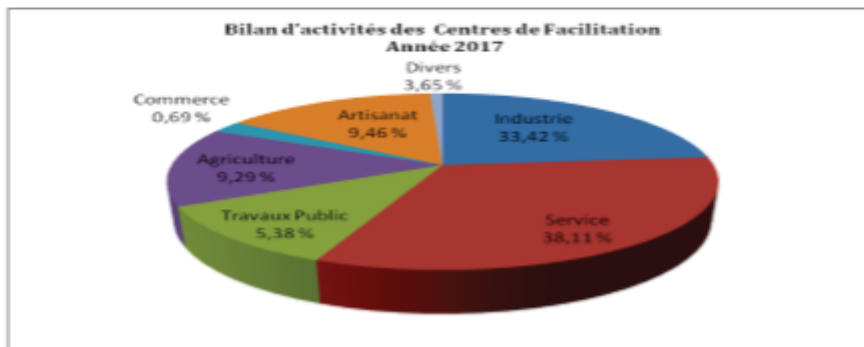
Par secteur d'activité, les TPI (Très Petites Industries), les services, l'artisanat et l'agriculture sont les secteurs ayant bénéficié de la majorité des prêts octroyés avec 91% du total.



## الملحق رقم 11

## 4.2. Répartition des projets accompagnés par les Centres de Facilitation selon le domaine d'activité :

Nombre Total des porteurs de projets accompagnés	les secteurs d'activités	nombre	taux
1.152	Industrie	385	33,42 %
	Service	439	38,11 %
	Travaux Publics	62	5,38 %
	Agriculture	107	9,29 %
	Commerce	08	0,69 %
	Artisanat	109	9,46 %
	Divers	42	3,65 %



## الملحق رقم 12

## 4.3. Présentation du Bilan d'Activités des Pépinières d'Entreprises :

## 4.3.1 Projets hébergés au niveau des (16) Pépinières d'Entreprises :

Le bilan d'activités de l'année 2017 concernant les seize (16) pépinières d'entreprises opérationnelles s'illustre comme suit :

N°	Wilaya	Nombre de Projets hébergés année 2017	Nombre d'entreprises créées année 2017	Nombre d'Emploi créés année 2017
01	ADRAR	10	04	14
02	BATNA	18	10	29
03	MILA	11	02	27
04	EL BAYADH	29	14	72
05	BISKRA	18	20	73
06	BOUIRA	/	/	/
07	ANNABA	15	01	70
08	KHENCHELA	14	05	89
09	OUM EL BOUAGHI	12	06	30
10	GHARDAIA	07	04	40
11	BORDJ BOU ARRERIDJ	08	04	22
12	BECHAR	/	/	/
13	SIDI BEL ABBES	01	01	03
14	TIARET	05	05	50
15	ORAN	09	03	06
16	OUARGLA	04	04	21
<b>TOTAL</b>		<b>161</b>	<b>83</b>	<b>546</b>

## الملحق رقم 13

## 2. Dispositifs Sociaux d'appui à la PME

## 2.1 Dispositif « ANSEJ »

Depuis sa mise en œuvre à fin Décembre 2018, le dispositif ANSEJ a permis, d'accompagner 377921 entrepreneurs ayant permis la création de 901921 postes d'emploi. Par genre, le nombre de projets portés par des hommes est de 339016 contre 38 905 projets portés par des femmes soit un taux de féminisation global de 10%. La femme entrepreneure occupe une place importante dans les services avec 46% et les activités artisanales avec 19%

Tableau 24 ANSEJ : Projets financés par secteur d'activité (Source : ANSEJ)

Secteur d'Activité	Projets financés	%	Nombre d'emplois correspondants	Nombre moyen d'emplois	Montant d'investissement	Coût moyen de l'emploi (DA)	Coût moyen d'une micro-entreprise (DA)
AGRICULTURE	56 225	14,88 %	132 927	2	206 984 171 577	1 537 935	3 629 614
ARTISANAT	42 864	11,34 %	125 997	3	110 206 691 247	873 108	2 570 262
BTPH	33 697	8,92%	98 014	3	129 293 743 416	1 294 748	3 780 722
HYDRAULIQUE	554	0,15%	2 044	4	3 276 852 930	1 579 607	5 865 452
INDUSTRIE	26 195	6,93%	75 714	3	121 806 336 084	1 565 883	4 545 037
MAINTENANCE	9 990	2,64%	23 032	2	26 770 187 171	1 113 713	2 576 921
PECHE	1 131	0,30%	5 549	5	7 499 507 851	1 351 506	6 630 865
PROFESSION LIBERALE	10 801	2,86%	24 308	2	27 833 012 532	1 066 414	2 401 548
SERVICE	107 563	28,46 %	250 286	2	348 462 073 223	1 380 400	3 209 460
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	13 385	3,54%	24 132	2	33 767 158 812	1 398 996	2 522 269
TRANSPORT DE MARCHANDISE	56 530	14,96 %	96 237	2	145 557 153 559	1 512 486	2 574 866
TRANSPORT DE VOYAGEURS	18 986	5,02%	43 681	2	46 632 841 373	1 067 561	2 456 132
Total	377 921	100,00 %	901 921	2	1 208 089 729 773	1 339 463	3 196 673

Selon le tableau ci-dessus, le secteur des services, est le secteur le plus attractif pour les porteurs de projets accompagnés par l'ANSEJ depuis le lancement de ce dispositif (avec 107 563 projets) suivi du secteur de transport des marchandises avec 56530 projets, puis le secteur de l'agriculture avec 56225 projets financés.

## الملحق رقم 14

## 4. Dispositif « ANGEM »

Tableau 22 ANGEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul de 2005 au 31/12/2018)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	793 917	90,47%	1 176 008
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	83 608	9,53%	126270
<b>Total</b>	<b>877 525</b>	<b>100,00%</b>	<b>1 302 278</b>

Source : ANGEM

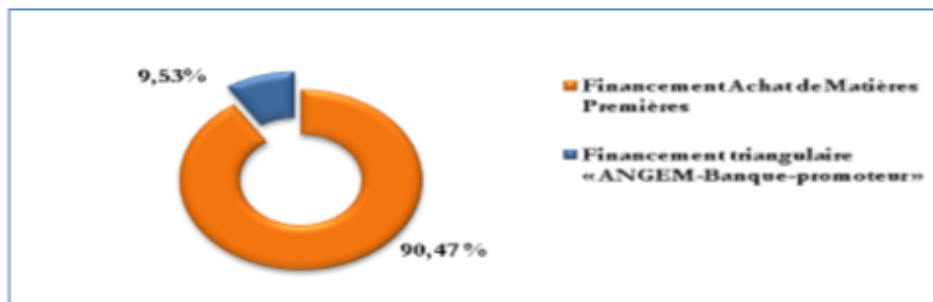
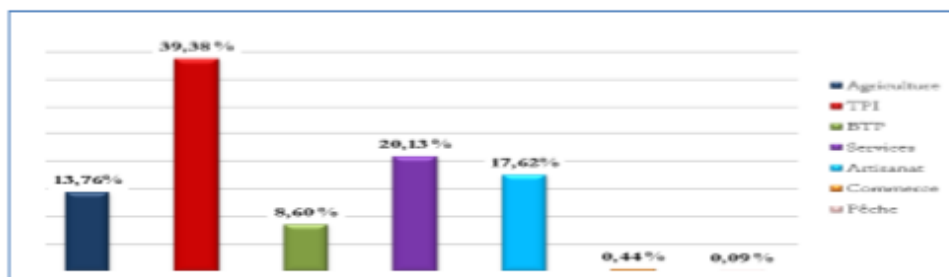


Tableau 23 ANGEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul de 2005 au 31/12/2018) (Montants DA)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	120 690	7 902 355 179,01	13,76%
TPI	345 545	16 951 724 382,27	39,38%
BTP	75 434	6 234 040 830,79	8,60%
Services	176 613	16 088 542 105,63	20,13%
Artisanat	154 593	8 694 529 417,64	17,62%
Commerce	3 826	946 376 216,26	0,44%
Pêche	824	105 337 715,73	0,09%
<b>Total</b>	<b>877 525</b>	<b>56 922 905 847,13</b>	<b>100,00%</b>

Source : ANGEM

Par secteur d'activité, les TPI (Très Petites Industries), les services, l'artisanat et l'agriculture sont les secteurs ayant bénéficié de la majorité des prêts octroyés avec 91% du total.

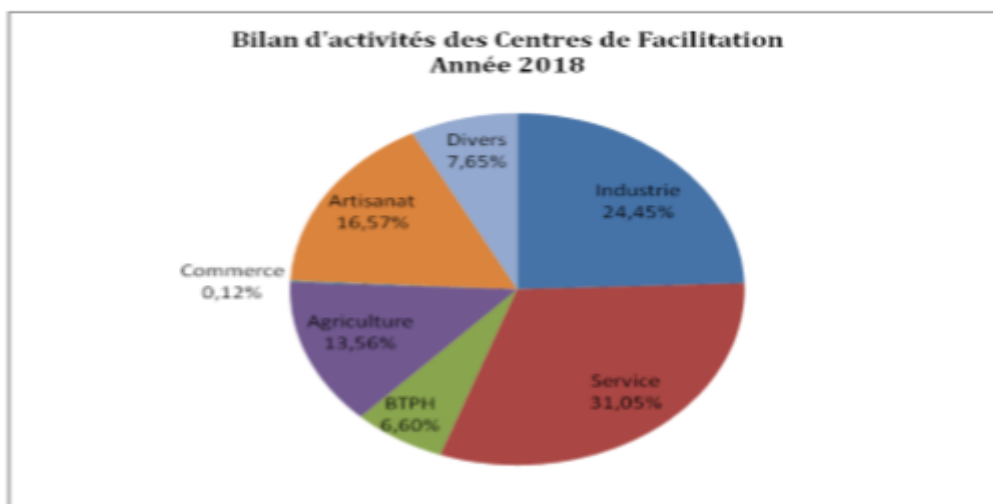


## الملحق رقم 15

## 4.3. Répartition des projets accompagnés par les Centres de Facilitation selon le domaine d'activités :

Nombre Total des porteurs de projets accompagnés	les secteurs d'activités	nombre	taux
863	Industrie	211	24,45%
	Service	268	31,05%
	Travaux Publics	1	6,60%
	Agriculture	57	13,56%
	Commerce	143	0,12%
	Artisanat	117	16,57%
	Divers	66	7,65%

Source : DGPME



## الملحق رقم 16

## 4.4. Bilan des Pépinières d'Entreprises :

N°	Wilaya	Nombre de Projets hébergés	Nombre d'entreprises créées	Nombre d'Emploi créés
		2018	2018	2018
1	ADRAR	7	2	7
2	BATNA	16	8	38
3	MILA	6	4	34
4	EL BAYADH	26	12	56
5	BISKRA	23	23	53
6	BOUIRA	8	4	63
7	ANNABA	16	3	47
8	KHENCHELA	11	7	52
9	OUM EL BOUAGHI	12	4	26
10	GHARDAIA	5	2	40
11	BORDJ BOU ARRERIDJ	7	7	19
12	BECHAR	5	2	4
13	SIDI BEL ABBES	3	1	5
14	TIARET	19	3	57
15	ORAN	12	2	5
16	OUARGLA	10	9	33
TOTAL		186	93	539

Source : DGPME

## الملحق رقم 17

## 7. Dispositif ANSEJ

1- Répartition des Attestations d'Eligibilité et de conformité par Secteur d'Activité depuis la création au 31 Décembre 2019 :

Secteur d'Activité	Total des attestations d'Eligibilité et de conformité Délivrées	%	Phase création	Phase extension
			Attestations d'Eligibilité Délivrées	Attestations de conformité
Agriculture	136 600	19,01%	136 364	236
Artisanat	80 810	11,25%	80 558	252
Bâtiment et travaux publics	49 997	6,96%	49 198	799
Hydraulique	1 598	0,22%	1 564	34
Industrie	63 676	8,86%	63 141	535
Maintenance	7 295	1,02%	7 256	39
Pêche	2 261	0,31%	2 256	5
Professions Libérales	14 023	1,95%	13 496	527
Services	236 161	32,87%	234 615	1 546
Transport Frigorifique	23 310	3,24%	23 174	136
Transport de Marchandises+GPL	73 565	10,24%	73 004	561
Transport de Voyageurs	29 214	4,07%	27 853	1 361
<b>Total</b>	<b>718 510</b>	<b>100%</b>	<b>712 479</b>	<b>6 031</b>

Source :ANSEJ

2. Répartition des projets financés par Secteur d'Activité depuis la création au 31 Décembre 2019

Secteur d'Activité	Projets financés	%	Nombre d'emplois correspondants	Nombre moyen d'emplois	Montant d'investissement (DA)	Coût moyen de l'emploi (DA)	Coût moyen d'une micro-entreprise (DA)
Agriculture	58 141	15%	137 498	2	216 230 359 728	1 572 607	3 719 068
Artisanat	43 130	11%	126 514	3	110 871 903 821	876 361	2 570 645
BTPH	34 889	9%	101 121	3	134 870 488 891	1 333 754	3 865 702
Hydraulique	560	-	2 057	4	3 323 563 996	1 615 734	5 934 936
Industrie	27 352	7%	78 721	3	129 921 151 276	1 650 400	4 749 969
Maintenance	10 573	3%	24 350	2	29 204 228 877	1 199 352	2 762 152
Pêche	1 131	0,29%	5 549	5	7 499 507 851	1 351 506	6 630 865
Profession libérale	11 917	3%	26 714	2	32 084 560 550	1 201 039	2 692 335
Services	108 561	28%	252 806	2	354 292 552 702	14 04 400	3 263 534
Transport frigorifique	13 385	3,5%	24 132	2	33 767 158 812	1 399 269	2 522 761
Transport de marchandise	56 530	14,7%	96 237	2	145 557 153 559	1 512 486	2 574 866
Transport de voyageurs	18 997	5%	43 698	2	46 707 206 849	1 068 864	2 458 662
<b>Total</b>	<b>385 166</b>	<b>100%</b>	<b>919 397</b>	<b>2</b>	<b>1 244 329 836 912</b>	<b>1 353 420</b>	<b>3 230 633</b>

Source :ANSEJ

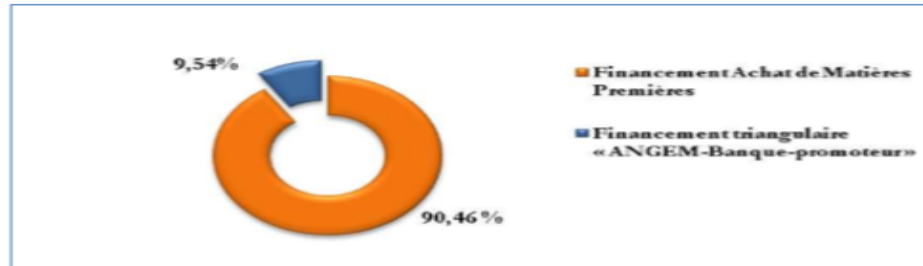
## الملحق رقم 18

## 4. Dispositif « ANGEM »

Tableau 22 ANGEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul de 2005 au 31/12/2019)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	832 247	90,46%	1 219 080
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	87 738	9,54%	133 090
<b>Total</b>	<b>919 985</b>	<b>100,00%</b>	<b>1 352 170</b>

Source : ANGEM



- 22 -

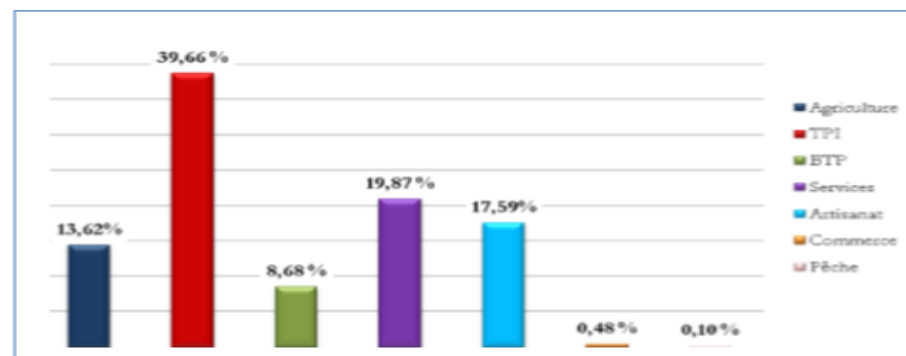
## الملحق رقم 19

Tableau 23 ANGEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul de 2005 au 31/12/2019) (Montants DA)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	125 301	8 437 926 881	13,62%
TPI	364 837	18 172 615 893	39,66%
BTP	79 897	6 803 178 174	8,68%
Services	182 806	16 756 968 152	19,87%
Artisanat	161 857	9 309 463 337	17,59%
Commerce	4 404	1 097 870 769	0,48%
Pêche	883	115 842 560	0,10%
<b>Total</b>	<b>919 985</b>	<b>60 693 865 765,93</b>	<b>100,00%</b>

Source : ANGEM

Par secteur d'activité, les TPI (Très Petites Industries), les services, l'artisanat et l'agriculture sont les secteurs ayant bénéficié de la majorité des prêts octroyés avec près de 91% du total.



## الملحق رقم 20

**5. Bilan des activités relatif aux Centres d'appui et de conseil aux PME et Pépinières d'Entreprises de l'Année 2019**

Durant l'année 2019, le bilan des activités des centres d'appui et de conseil aux PME et des pépinières d'entreprises fait ressortir les résultats suivants :

**a- Centres d'appui et de conseil**

situation	opérationnelle	En cours de réalisation	Réalisé non opérationnelle	Nbre de porteurs de projets reçu	Nbre de porteurs de projets accompagné	Nombre d'entreprises créés	Nombre d'emploi prévu
Centres d'appui et de conseil aux PME	26	1	1	1947	711	185	1663

Source : ANDI-PME

**b- Pépinières d'entreprise**

situation	opérationnelle	En cours de réalisation	Réalisé non opérationnelle	Nombre de projets reçu	Nombre de projets incubés	Nombre de projets hébergés	Nombre d'entreprises créés	Nombre d'emploi prévu
Pépinières d'entreprises	17	-	-	467	152	85	61	463

Source : ANDI-PME

## الملحق رقم 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
م: مالية ومحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila  
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion  
Département: .....

**تصريح شرفي**  
بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن حميد وبن محمد (المؤودة) بتاريخ: 1998/03/23 ب. المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورس.) رقم: 4528 الصادرة بتاريخ: 2014/06/05 المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: المصادر المالية لتحويل الاستثمارات

المؤسسة المصرفية والائتمانية

أصرح بشرفي أنني إلترمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع والبصمة



\*يحرر كل طالب (ة) تصريحها فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

## الملحق رقم 22

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

معة محمد بوضياف بالمسيلة  
بـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
م.م. المالية و.م. المحاسبة

Uni Université Mohamed Boudiaf a M'sila  
Fa. Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des des Sciences de Gestion  
De Département: .....

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): بن محمد بن عبد الحميد المولود(ة) بتاريخ: 11/11/1997 بـ: المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.ر.س.) رقم: 11111111111111111111 الصادرة بتاريخ: 10/10/2019 عن: المسيلة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: المالية والمحاسبة تخصص: المالية والمحاسبة خلال السنة الجامعية 2020/2021  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني  
استثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة

أصبح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/01

التوقيع والبصمة



م.م. المالية و.م. المحاسبة  
م.م. المالية و.م. المحاسبة

م.م. المالية و.م. المحاسبة

**الملخص:** لقد أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من الموضوعات التي تتلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية عامة والجزائر خاصة بحكم المزايا التي تنفرد بها وما ينجم عنها من أثر اقتصادي سيساهم بفعالية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث دار موضوع بحثنا هذا حول معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها وظهورها وتطورها وخصائصها وأهميتها في الاقتصاد الوطني وكيفية إنشائها وطرق تمويل إنشائها والمشاكل المتعلقة بتمويل إنشائها حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم العوائق التي تواجهها هذه المؤسسات وهذا لأن حاملي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون أموالهم غير كافية لإنشاء هذه المؤسسات، مما يضطرهم إلى التوجه إلى مؤسسات التمويل وطلب التمويل اللازم، وهنا تواجههم عراقيل مختلفة يرجع جزأ منها إلى خصائص مؤسسات التمويل من حيث طول مدة معالجة الملفات وكثرة الضمانات المطلوبة بالإضافة إلى قلة عروض التمويل لهذا القطاع هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى طبيعة المشاريع من حيث درجة مخاطرتها وقلة مردوديتها، وإلى حاملي المشاريع من حيث افتقارهم للكفاءات اللازمة وقلة الضمانات والدراية الكافية بمختلف الاجراءات والقواعد اللازمة للحصول على تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاملها من جهة أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، وكالات الدعم.

### **Summary:**

The issue of developing small and medium enterprises in various fields of economic activity has become one of the topics that receive increasing attention from international organizations in general and Algeria in particular due to the advantages that are unique to them and the resulting economic impact that will effectively contribute to achieving the goals of economic and social development, where the topic of our research revolved around the knowledge of small and medium enterprises in terms of their definition, development, characteristics and importance in the national economy, how to establish them, ways to finance them and the problems related to its financing, as considered the most important obstacles that these enterprises face, and this is because the holders of small and medium enterprises often have insufficient funds to establish these enterprises.

**Keywords:** small and medium enterprises, financing, support agencies.